الشبهات حول السنّة النبوية ودراسة منطلقات هذه الشبهة والرد عليها

الشيخ عز الدين الخطيب التميمي *

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــة

شرفني المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (**مؤسسة آل البيت**) حين استمزجني في كتابة هذا البحث في موضوع : « الشبهات حول السنّة النبوية ودراسة منطلقات هذه الشبهات والرد عليها » للمشاركة في ندوة « السنّة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة » التي سيعقدها المجمع بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن .

ومن غير تردد قبلت هذا الشرف العظيم بدافع من إيماني العميق بالنبي ﷺ ، ومحبتي الكبيرة لمقامه، وإجلالي لمقام سنته الشريفة. وقد شعرت أن أكبر شرف أستطيع أن أناله يكمن في خدمة السنّة النبوية، ولو ببحث موجز ينافح عنها، بقلم عاجز عن الوفاء بحقها .

وبما أن الشبهات التي أثارها أعداء الاسلام حول السنّة في الماضي والحاضر شبهات كثيرة، فقد بذلت وسعي في اختيار بعضها مما تمس الحاجة إلى بيانه في العصر الحاضر، وتناولت هذه الشبهات بالمناقشة والرد عليها. وقد آثرت الإيجاز ما أمكن، مع تكثيف الأفكار وتحديدها بما تمليه طبيعة البحث .

ورأيت أن أبين موقع السنّة من الدين، وأن أحدد مفهوم الشبهة، وأن الشبهة من حيث هي لا تشكل خطرا على الدين لانه قلعة راسخة لا تؤثر فيه الشبهات، وان كانت الحقت بعقول بعض المسلمين نوعاً من الأذى. ولكن الخطورة فيها أنها استغلت للتشكيك في الدين والطعن في رسالة النبي ﷺ .

وبما أن الاستشراق كان له دور بارز في إثارة هذه الشبهات، وتوسيع مداها، وتضخيمها، والقفز منها إلى العمل على هدم السنّة، وهدم الدين، فقد تناول هذا البحث تحذيرا من الاستشراق وتنبيها على موقفه من السنّة النبوية .

وهذا البحث الموجز إن هو الا جولة استطلاعية سريعة في هذا الميدان الوعر، ولعله يعرض بعض القضايا التي يمكن أن تكون نقاطاً صالحة للحوار والمناقشة أمام السادة المشاركين في هذه الندوة لتحريك الجهود، وإثارة الهمم، وتعميق الوعي، وتوضيح المفاهيم، واستجلاء الافكار، وترسيخ قواعد

---

* المفتي العام للمملكة الاردنية الهاشمية / عمان .

السلوك ومقاييس الأخلاق في حياة الأمة الاسلامية في هذه الآونة من حياتها .

ولعلهم يشاركون مشاركة فعالة، بحكمهم الصائبة، وبصائرهم المنيرة في كسر شوكة الهجمات الشرسة التي توجه لسنّة النبي ﷺ باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز المعرفة الإنسانية، وموجها « حقيقيا » للتقدم الحضاري في كل مجالاته .

وان على من يتحمل مسؤولية العلم الشرعي أن يدرك أن كل نجاح مرهون أخيراً بتوجيه الأمة وتثقيفها برفع مستوى تفكيرها. وهذه هي مهمته، حتى لا تتزعزع في كيان الأمة الثقة بالدين والقرآن والسنّة .

وإنني لم أستطع في هذا البحث المحدود أن أحيط بكل ما يتعلق بالشبهات التي أثيرت حول السنة النبوية في الماضي والحاضر، ولا بكل الردود العلمية التي بينها العلماء، والتي كانت كفيلة بإزالة هذه الشبهات وابطالها، فالتزمت شعار : ما لا يدرك كله لا يترك جله، فما هي إلا مشاركة ضئيلة في عمل واسع جليل، قد قصدت به نوال المثوبة والأجر على خدمة السنّة النبوية الشريفة.

مفهـــوم السنّـــة

السنّة في اللسان العربي تعني الطريقة، محمودة كانت أم مذمومة. وهذا المعنى ورد في الحديث الشريف : من سنّ سنّة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سنّ سنّة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة (١). وورد في الحديث الشريف : لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع (٢).

وأما مفهوم السنّة في الاصطلاح فهو يختلف باختلاف العلوم. فالفقهاء اصطلحوا على أن السنّة هي ما واظب عليه النبي ﷺ ولم يدل دليل من الكتاب أو الإجماع على وجوبه (٣). أو هي ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه. والأصوليون اصطلحوا على أن السنّة هي أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته التي ثبتت عنه بعد البعثة. فهي بهذا المفهوم الأصل الثاني بعد الكتاب العزيز في الاستنباط والاستدلال وأخذ قواعد التشريع (٤).

والمحدثون اصطلحوا على أن السنّة هي أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخلقية، والخُلقية وسيرته (٥).

---

١ ــ اخرجه مسلم عن جرير بن عبد الله البجلي : في باب العلم ، صحيح مسلم.

٢ ــ اخرجه البخاري في باب الاعتصام ، صحيح البخاري.

٣ ــ محمد الاحمدي أبو النور، شذرات من علوم السنّة : ٤٢.

٤ ــ نفسه : ٤٢ ــ ٤٣.

٥ ــ نفسه .

وهذه المصطلحات على تعددها ليست متناقضة، ولا متنافية، ولا متعاندة، وانما يكمل بعضها بعضا، لان كل مصطلح يتناول السنّة من زاوية، فهي مصطلحات تتعاون في تصوير الحقيقة الكلية للسنّة النبوية الشريفة، بصفتها المنهج النبوي الحياتي بنقاوته وأصالته، وبصفتها المنهج النبوي التشريعي الذي يعمق صلة الأمة الإسلامية بكتاب ربها .

معركة السنة مع اعدائها

تعرضت السنّة النبوية المطهرة لهجمات شرسة قديما وحديثا، وقد تمثلت هذه الهجمات بالطعن الصريح تارة، والطعن المغلف تارة ثانية، وجحود النبوة تارة ثالثة، وإثارة الشبهات حول السنّة تارة أخرى. والقصد من ذلك هو التشكيك في السنّة، والتشويش على صاحبها عليه افضل الصلاة والسلام، وإضعاف ايمان المسلمين بها، وإضعاف ثقتهم بمضمونها. والهدف البعيد منها هو هدم الدين الإسلامي الحنيف .

وهي طعون وهجمات ظالمة تنم عن حقد دفين في قلوب خصوم الإسلام وأعداء نبي الإسلام، كما تنم عن جهل مطبق في عقول أبناء الإسلام الذين يرددونها ويقلدون فيها أعداء أمتهم وأعداء دينهم، والإنسان عدو ما جهل .

وقد تصدى القرآن الكريم في أول الأمر لدفع هذه الطعون التي وجهها المشركون واليهود والمنافقون لرسول الله، وأبطل كل التصورات التي داعبت اخيلتهم، ثم جاء علماء أفذاذ أتقياء ثقات، فردوا على كل الطعون والشبهات التي كانت تبرز في المجتمعات الإسلامية بردود علمية رصينة فائقة. فظهرت الشبهات على حقيقتها متهافتة، فلم تصمد أمام الحُجج العلمية والعقلية والأدلة اليقينية التي اعتمد عليها أولئك العلماء الذين ردوا عليها، وبينوا زيفها وبطلانها، وأزالوا أسباب الشبهات، وأوجدوا الطمأنينة والارتياح لدى كل مسلم ومسلمة .

وكانت في الحقيقة معركة امتدت عبر التاريخ قيض الله لها نخبة ممتازة من العلماء الأفذاذ، كانوا جنودا حقيقيين ندبوا أنفسهم لخدمة السنّة والدفاع عنها وتوطيد دعائمها، وطووا الفيافي والقفار لملاقاة حفظتها في كل قطر ومصر، وبذلوا في سبيل ذلك أموالهم وأفنوا أعمارهم ، وأضاؤوا السبيل لمن جاء بعدهم. ووضعوا بثاقب نظرهم في هذه المعركة مرتكزات علمية وفكرية انطلقوا منها للذب عن حياض السنّة النبوية، فجددوا المصطلحات والمفاهيم التي أصبحت معالم لهم في الطريق، وركيزتهم في المعركة، وعوناً لهم على اجتياز المعركة بنجاح. وكانت عونا لمن أتى بعدهم على صدّ كل الهجمات التي استهدفت السنّة النبوية، ودحض كل شبهة يثيرها خصوم الإسلام حولها، وتفنيد كل طعن يوجه إليها .

وقد أدركوا أنهم كانوا في معركة، ووردت عنهم عبارات تنم عن إدراكهم لهذه الحقيقة. قال سفيان

الثوري : سلاح المؤمن الاسناد، فإذا لم يكن الاسناد فبم يقاتل ؟ (١). وقال يزيد بن زريع: لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الاسناد (٢).

وقال عبد الله بن المبارك : الاسناد عندي من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء (٣).
وقال عبد الله بن المبارك أيضا بيننا وبين القوم القوائم ــ يعني الاسناد (٤).

مرتكزات منهجية لضبط السنّة

ان المنهج الذي سلكه علماء الحديث في ضبط السنّة، وتمييز صحيحها من غير الصحيح الذي نسب إلى رسول الله ﷺ كذبا، هو في الحقيقة أقوم المناهج، وأقواها، وأثبتها في توثيق الأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، حتى أنقذوا السنّة من كيد الكائدين، ونظفوها مما علق بها من اختلاق الكذابين .

فقد قاموا بتمييز الخبر عن طريق تمحيصه تمحيصاً تاماً، وذلك بمعرفة مصدر الخبر، ومكان وقوع الحادثة، وزمانها، والوضع الذي حصلت فيه، والقصد من سوق الخبر عنها، وصدق الخبر أو كذبه إلى غير ذلك مما يتناوله التمحيص،لأن هذا التمحيص هو الذي يوجد التمييز، وبقدر ما يكون شاملاً، وعميقاً، وواسعاً، بقدر ما يوجد تمييز له، وبدون هذا التمييز يصبح الخبر أو الواقعة فريسة للتضليل أو الخطأ .

ومن أهم معالم هذا المنهج ما يلي :

١ ــ الاهتمام باسناد الحديث :

فقد بدأ الصحابة والتابعون يتحرون ويدققون في نقل الأحاديث، ولم يكونوا يقبلون منها إلا ما عرفوا طريقه ورواته، وأطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم. يقول ابن سيرين فيما يرويه عنه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه : لم يكونوا يسألون عن الاسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم(٥).

٢ ــ التوثق من الأحاديث، وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين وأئمة هذا الفن. فلقد كان من

---

١ ــ خليل كيكلدي العلائي ، جامع التحصيل في احكام المراسيل : ٥٩.
٢ ــ ابن الاثير الجزري ، جامع الاصول من أحاديث الرسول : ١٠٩/١ .
٣ ــ رواه مسلم في مقدمة صحيحه : ٨٧/١ وابن ابي حاتم في الجرح والتعديل ١٦/١/١ والحاكم في مقدمة علوم الحديث :٦، والخطيب في الكفاية : ٣٩٣ .
٤ ــ رواه مسلم في مقدمة صحيحه:٨٨/١.
٥ ــ مقدمة صحيح مسلم : ٨٤/١ ، والترمذي في العلل الملحق بجامعه : ٣٣٣/٢ وخليل بن كليكلدي العلائي جامع التحصيل في أحكام المراسيل : ٥٩.

عناية الله بسنّة نبيه أن مدّ في أعمار عدد من أقطاب الصحابة وفقهائهم ليكونوا مرجعاً يهتدي الناس بهديهم. فلما وقع الكذب لجأ الناس إلى هؤلاء الصحابة يسألونهم ما عندهم أولا، ويستفتونهم فيما يسمعونه من أحاديث وآثار، ولهذا الغرض كثرت رحلات التابعين، بل بعض الصحابة ايضا،من مصر إلى مصر، ليسمعوا الأحاديث الثابتة من أفواه الثقات. يقول سعيد بن المسيب: إني كنت لاسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد. وحدث الشعبي مرة بحديث عن النبي ﷺ ثم قال لمن حدثه به : خذها بغير شيء قد كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة(١).

٣ ــ نقد الرواة وبيان حالهم من صدق أو كذب. وهذا باب عظيم وصل فيه العلماء إلى تمييز الصحيح من المكذوب، والقوي من الضعيف. وقد أبلوا فيه بلاء حسناً، وأتقنوه إتقاناً بالغاً، وتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم، وسيرتهم وما خفي من أمرهم وما ظهر، ولم تأخذهم في الله لومة لائم، ولا معهم من تجريح الرواة والتشهير بهم ورع ولا حرج. قيل ليحيى بن سعيد القطان : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة ؟ فقال لأن يكون هؤلاء خصمي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول : لم لم تذب الكذب عن حديثي ؟ .

ومن أهم أصناف المتروكين الذين لا يؤخذ حديثهم، الكذابون على رسول الله ﷺ، والكذابون في أحاديثهم العامة، وأصحاب البدع والأهواء، والزنادقة، والفساق، والمغفلون .

والحقيقة ان هذا المنهج كان صخرة صلبة تكسرت عليها كل المؤامرات التي حيكت في الظلام على أحاديث النبي ﷺ، وخرجت السنّة من المعركة الطويلة معافاة سليمة منتصرة .

بدأت المعركة والنبي ما زال حيا

نقل القرآن الكريم موقف المعاندين للدعوة الإسلامية وصوره أبلغ تصوير. نقل موقفهم من وحدانية الله ووجوده، ونقل موقفهم من القرآن الكريم، وموقفهم من نبوة محمد ﷺ، وموقفهم من سنته عليه السلام. وبين زيف مواقفهم، وأعلن بطلانها، ووضع المرتكزات الفكرية والإيمانية والأخلاقية التي تمنح المسلمين قدرة على مجابهة كل طعن، وكل شبهة تحوم حول نبوة النبي، وحول سنته .

وما أن نزلت آخر آية من القرآن الكريم حتى كانت مسألة نبوته قد حسمت، ونزل القول الفصل فيها، وأصبح الإيمان بنبوة محمد عليه السلام من بدهيات التفكير الإسلامي، وجزءاً من عقيدة كل مسلم، وقاعدة متينة ينطلق المسلمون منها إلى رحب الحياة العملية .

---

١ ــ مصطفى السباعي ، السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي : ٩٢، ابن عبد البر ، جامع بيان العلم : ٩٤/١.

وفي الوقت الذي حسم فيه القرآن مسألة نبوة محمد ﷺ، حسم الأوصاف والنعوت التي تستلزمها هذه النبوة. فشهد له بأنه نبي لا يلقي الكلام جزافا، وإنما كل أقواله وأفعاله وتقريراته وحي من الله سبحانه : ﴿ **ان هو إلا وحي يوحى** ﴾ .(١) وشهد له بالإيمان بما أنزل عليه والالتزام بما يدعو إليه ﴿ **آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير** ﴾ (٢).

وشهد له بصدق الأخبار، والإستقامة في السلوك ﴿ **وإنك لعلى خلق عظيم** ﴾(٣). والصبر على المكاره، والعصمة في التبليغ، ليكون أسوة حسنة للمؤمنين في كل عصر وفي كل جيل ﴿ **لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ...** ﴾(٤).

فالشبهات، والطعون، والافتراءات على السنّة النبوية، بدأت حقيقة ورسول الله بين أظهر المؤمنين يدعو إلى الاسلام. والذين حملوا لواء التشكيك والطعن والإفتراء المشركون والمنافقون واليهود. وكان لكل فئة من هذه الفئات دور خطير، استطاع النبي عليه السلام أن يكسر جذورها قبل أن يلحق بالرفيق الأعلى .

المشركون أنكروا نبوته من أساسها، وزعموا أن القرآن ليس وحيا وإنما هو من كلام البشر يتعلمه محمد على يد غيره ويزعم أنه كلام الله. وقد نقل القرآن هذا الزعم ورد عليه بابلغ عبارة وانصع حجة، في أكثر من موطن من القرآن الكريم قال تعالى : ﴿ **وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك وأعانه عليه قوم آخرون ،فقد جاءوا ظلما وزورا وقالوا اساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا ،قل أنزله الذي يعلم السر في السموات والأرض انه كان غفورا رحيما** ﴾(٥).

وبهذا يظهر جليا أن المشركين افتروا على الرسول ﷺ قولا باطلا وهم يعرفون كذب أنفسهم فيما زعموه، وهذا الكلام الذي قالوه يعلم بطلانه وكذبه كل واحد منهم. فقد علم بالتواتر وبالضرورة أن محمداً رسول الله ﷺ لم يكن يعاني شيئا من الكتابة، لا في أول عمره ولا في آخره. وقد نشأ بين أظهرهم من أول مولده إلى أن بعثه الله نحوا من أربعين سنة، وهم يعرفون مدخله، ومخرجه، ونزاهته، وبره، وأمانته، وبعده عن الكذب والفجور وسائر الأخلاق الرذيلة، حتى أنهم كانوا يسمونه في صغره، وإلى أن بعث، الأمين : لما يعلمون من صدقه وبره. فلما أكرمه الله بما أكرمه به، نصبوا له العداوة بهذه الأقوال التي يعلم كل عاقل براءته منها، وحاروا فيما يقذفونه به، فتارة من افكهم يقولون كذاب، وتارة يقولون ساحر، وتارة شاعر، وتارة كاهن .

---

١ — النجم : ٤

٢ — البقرة : ٢٨٥.

٣ — القلم : ٤.

٤ — الاحزاب : ٢١.

٥ — الفرقان : ٤—٦.

وإذا واجهت السنّة في الماضي صنوفاً من الفرق الزائفة الحاقدة وتيارات من الضلالات، فإنها تواجه في العصر الحاضر خطر الفكر المادي، والتفسير المادي لحياة النبي ﷺ، ذلك الفكر المبني على إنكار عالم الغيب والوحي.

كتب كثير من المستشرقين وغيرهم عن النبي ﷺ على أنه بشر عظيم، ومصلح كبير، وبطل عبقري، وتابعهم بعض الكتاب المسلمين في هذا الاتجاه دون أن يدركوا الفوارق الكبيرة بين النبوة والعبقرية. ومصدر الخطأ في الكتابات العربية أن أصحابها التمسوا مناهج الغرب في دراسة التراجم والشخصيات والأعلام، وأبرز هذه المناهج هي أسلوب (لومبروزو) وأسلوب (اميل لدفيج) وكلاهما يصدران عن الفلسفة المادية ونكران النبوات .

ولعل أبرز مثل يعبر عن الفرق بين مفهوم النبوة وغير النبوة من التصورات البشرية هو ذلك الحوار الذي دار بين أبي سفيان والعباس بن عبد المطلب، حين وقف أبوسفيان ينظر الى جيش المسلمين وهو يشق طريقه إلى مكة يوم الفتح، فقال : يا عباس لقد أصبح ملك ابن أخيك الغداة عظيما. وأجاب العباس في سرعة وفهم وعمق : إنها النبوة يا أبا سفيان[1]. نعم إنها النبوة لانها الصفة الأصلية له التي يحاول الماديون إخراج شخصيته عن حقيقتها، وجوهرها، وشخصيته لا تنفصل عن الوحي، ولا تنفصل عن الرسالة التي كلفه الله بحملها إلى الناس. قال الله تعالى ﴿ **وما محمد إلا رسول** ﴾[2]، وقال الله سبحانه ﴿ **وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى** ﴾[3]. أي في كل ما يبلغه عن الله إن هو إلا وحي من الله لأنه لا يقول على الله شيئا إلا بوحي من الله.

اننا نؤمن ببشرية النبي ﷺ، وعبقريته وبطولته، وعظمته. فإن الله تعالى لا يختار لرسالته إلا انسانا هذه بعض صفاته، قال الله تعالى : ﴿ **الله أعلم حيث يجعل رسالته** ﴾[4].

لذلك كان الرسول ﷺ، وسيظل، النموذج الإسلامي الأعلى. وكانت شخصيته دائما موضع القدوة والأسوة، في قوله وعمله، طوال فترات التأريخ الإسلامي، وما يزال حتى اليوم وسيبقى إلى يوم القيامة موضع القدوة لكل مسلم ومسلمة... على الرغم من استغلال المناوئين للإسلام شبهات ليلجأوا الى الدين محاولين التشكيك في عقيدته وأحكامه وأصوله، ومشككين في النبي عليه السلام وفي سنته الشريفة .

وعندما يواجه المسلم بالدليل القرآني أو بالحديث النبوي فإن الشأن فيه أن يطأطىء رأسه أمام هذا الدليل احتراما وإيمانا وإذعانا، وكذلك شأنه عندما يواجه بالدليل من السنّة النبوية .

قال البخاري : سمعت الحميدي يقول : كنا عند الشافعي فأتاه رجل فسأله عن مسألة فقال : قضى

---

١ ــ انور الجندي ، مشكلات الفكر المعاصر في ضوء الإسلام : ١٤٩ .
٢ ــ آل عمران : ١٤٤.
٣ ــ النجم : ٣ ــ ٤
٤ ــ الأنعام : ١٢٤.

رسول الله ﷺ كذا وكذا. فقال الرجل للشافعي ما تقول أنت ؟ فقال : سبحان الله تراني في كنيسة ؟ تراني في بيعة ؟ ترى على وسطي زناراً ؟ أقول قضى رسول الله ﷺ كذا وكذا، وأنت تقول لي ما تقول أنت !!!.

وقال المزني وحرملة عن الشافعي : إذا وجدتم سنّة رسول الله ﷺ فاتبعوها ولا تلتفتوا إلى أحد.

وقال الربيع عن الشافعي، ليس لأحد قول مع سنة رسول الله ﷺ . قال الربيع وسمعته روى حديثاً فقال له رجل : أتاخذ بهذا يا أبا عبد الله ؟ فقال : متى رويت عن رسول الله ﷺ حديثاً صحيحاً فلم آخذ به فأشهدكم أن عقلي قد ذهب[1].

وبما أن الشبه التي يتسلق بها الطاعنون على السنّة النبوية كثيرة تكاد تربو على العد وتستعصي على الاحصاء، فإننا سنعرض في هذا البحث الموجز لبعض هذه الشبه التي لها تأثير في الأوهام ورواج في ضعاف الإيمان، وبخاصة ان أعداء الإسلام وسعوا دائرة هذه الشبهات وجعلوها موضع نظر في بحوثهم ودراساتهم، فاغتر بها من اغتر من أبناء الاسلام .

ومتى امكننا أن نحللها ونبين مواقع التدليس فيها والالتباس بشأنها، أمكننا أن نصل فيها إلى الحقيقة الناصعة التي لا تبقى حجة لباطل منكري الأديان ولا تجعل للمتعنتين قدرة على التمويه في حقائق السنّة النبوية المطهرة .

وقد اخترت منها الشبه التالية لمناقشتها وبيان الحقيقة فيها : ـــ

١ ـــ شبهة الاكتفاء بالقرآن وعدم الحاجة إلى السنّة .
٢ ـــ شبهة أن السنّة لو كانت حجة لتكفل الله بحفظها .
٣ ـــ شبهة النهي عن كتابة الحديث .
٤ ـــ شبهة التأخر في تدوين الحديث .
٥ ـــ شبهة كثرة الوضاعين للحديث .
٦ ـــ شبهة عناية علماء الحديث بالسند دون المتن .
٧ ـــ شبهة أن النبي ﷺ لم يكتب إلى الملوك والزعماء في عصره يدعوهم إلى الإسلام .

نعم أثار المغرضون عدداً من الشبهات حول السنّة في الماضي والحاضر، ومهما كانت الدوافع لإثارة هذه الشبهات فانها تحتاج الى حسم وقول فصل. فقد تلقى علماء الإسلام هذه الشبهات واستوعبوها، ووقفوا على حقيقتها، وعرفوا الهدف من إثارتها، وناقشوها المناقشة العقلية المنطقية، وقالوا فيها قولهم الفصل المعتمد على الدليل والبرهان .

ومهما يكن من أمر، فإن المستشرقين وضعاف الإيمان انطلقوا منها لتشكيك المسلمين في أن تكون

---

١ ـــ ابن قيم الجوزية ، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة : ٣٥٠.

السنّة النبوية مصدراً حقيقياً معتمدا من مصادر التشريع الإسلامي، وأخذوا من الشك في بعض الجزئيات سبيلا إلى التشكيك في الكليات، وقصدهم من ذلك هو هدم المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي الذي أجمعت عليه جماهير الأمة الإسلامية وأخبر به القرآن الكريم. وقد صدق النبي ﷺ : ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكىء على أريكته فيقول بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالا استحللناه، وما وجدنا فيه حراما حرمناه وان ما حرم رسول الله كما حرم الله[1].

شبهة الإكتفاء بالقرآن وعدم الحاجة إلى السنّة

تتلخص هذه الشبهة في أنّ القرآن الكريم قد فصل وبين كل أمور الدين وكل أحكامه، فقد قال الله تعالى : ﴿ **ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء** ﴾[2]. فلا يحتاج إلى شيء آخر كالسنّة وإلا لما كان تبياناً لكل شيء، فيلزم الخُلْف في خبره سبحانه وتعالى وهو محال [3].

والدكتور خلف الله يقول : إن الصلاحية لكل زمان ومكان لا يمكن أن تقال إلا بصدد التشريعات الواردة في القرآن، من حيث أنها من وضع الله الذي يعلم غيب السموات والأرض [4]. وهذا القول ينطوي على أن السنّة ليست وحياً من الله تعالى وليس حُجة في التشريع .

مناقشة هذه الشبهة : ــ

هذه الشبهة تتعلق بموقع السنّة من الدين الإسلامي الحنيف. وهي من الشبهات التي أثيرت حول السنّة ولم يتأثر بها المسلمون، فانها سقطت أمام قناعاتهم العميقة بسنّة النبي ﷺ ، وليس لها من المتانة العلمية ما يجعلها ركيزة صالحة للمناوئين للإسلام وخصوم السنّة، وليس لها شيء من الخصائص الذاتية التي تؤهلها لان تصنف في قائمة الأفكار المعتبرة في منظومة الفكر الإسلامي، اذ ليس لها من دليل شرعي ولا عقلي تُثبت به وجودها. فهي من قبيل الأوهام والتخيلات، وهي مجرد تخريف .

ومع ذلك لا بد من بيان الموقع الحقيقي للسنّة النبوية من الدين الإسلامي الحنيف، ولا بد من بيان طبيعة علاقة السنّة بالقرآن الكريم لكي ندرك أنه لا يمكن الإستغناء عنها. ثم نذكر بعد ذلك ما تشبث به أصحاب هذه الشبهة من نصوص، ومن ثم نناقش ذلك بالتفصيل لبيان بطلانه وزيفه .

---

١ ــ الترمذي عن المقدام بن معد، يكرب، الهندي، كنز العمال : ١/١٧٣.

٢ ــ الانعام : ٣٨.

٣ ــ مجلة المنار للمرحوم السيد رشيد رضا في العددين (١٢,٧) من السنة التاسعة، في المقالين للدكتور توفيق صدقي.

٤ ــ علي عبد العظيم، اقلام مسمومة تهاجم الاسلام : ١٦٨.

موقع السنّة من الدين .

النظرة الحقيقية العميقة للسنّة هي أنها المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، تستنبط منها الأحكام الشرعية العملية كما تستنبط من القرآن الكريم، وعلى الكيفية نفسها. فكما يبذل المجتهد وسعه في استنباط حكم من السنّة فهي دليل شرعي تثبت بها الأحكام .

ومن البدهيات الفكرية لدى المسلمين أن القرآن الكريم وحي مقطوع بصحته وثبوته على الجملة والتفصيل. فهو قطعي الثبوت من حيث وروده عن النبي ﷺ بكل كلمة فيه.

ومن البدهيات الفكرية لدى المسلمين أيضا أن السنّة النبوية تشترك مع القرآن الكريم من حيث المصدر وهو الوحي، ولكنها تختلف عن القرآن الكريم من حيث ورودها عن النبي ﷺ، فهي قطعية الورود بجملتها لا بتفاصيلها فهي الدليل الشرعي أو المصدر الشرعي الذي يتلو القرآن الكريم من حيث قوة الاحتجاج بها : فهي شقيقة القرآن الكريم، بل هي الموضحة لمعانيه، وتفصيل مبانيه، وإيضاح أحكامه، وتبيين حلاله وحرامه .

وقد أجمع صحابة النبي ﷺ والمسلمون في كل العصور على أن السنّة حُجة في الدين وأنها المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

وفيما يلي نذكر بعض آيات القرآن الكريم الدالة دلالة صريحة قاطعة على حُجية السنّة في الدين، وأنه لا يجوز تركها بحال من الأحوال، وإن تركها يعني هدم الدين من جذوره، ومن ذلك : —

١ — وردت آيات قرآنية عديدة تقرن الإيمان بالرسول ﷺ بالايمان بالله تعالى والامر باتباعه، والإيمان يعني التصديق الجازم المطابق للواقع عن دليل. وهذا الإيمان يستلزم اتباع الرسول بكل ما ورد عنه ﷺ من الأقوال، والأفعال، والتقريرات وهذا يقضي بوجوب طاعتها، والتقيد بها، والعمل بمقتضاها، والاستناد اليها. وهذا معنى الحُجية في التشريع .

قال الله تعالى : ﴿ **فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون** ﴾(١).

٢ — وردت آيات تدل على وجوب طاعة الرسول ﷺ : قال سبحانه : **من يطع الرسول فقد أطاع الله**(٢). ويكفي بذلك دليلا على حُجية السنّة النبوية في التشريع، فقد جعلت الآية طاعة الرسول من طاعة الله. فيكون ترك السنّة انخلاعا من هذه الطاعة، وهذا ما لا يقول به مسلم يؤمن بالله ورسوله .

٣ — وردت آيات تأمر برد الأمور المتنازع فيها إلى الله والرسول، مثل قوله تعالى : ﴿ **يا أيها الذين**

---

١ — الأعراف:١٥٨ .

٢ — النساء:٨٠ .

آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ﴾[1]. والرد إلى الله تعالى هو الرجوع إلى كتابه. والرد إلى الرسول هو إليه في حياته، وإلى سنته بعد مماته، وهذا خطاب للمؤمنين في كل العصور إلى أن تقوم الساعة .

٤ ــ وردت آيات تحذر من مخالفة الرسول مثل قوله تعالى : ﴿ **فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم** ﴾[2]. قال ابن كثير في تفسيره ﴿ **يخالفون عن أمره** ﴾ : أي عن أمر الرسول، وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته، فتوزن الأقوال والأفعال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قُبل، وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعله كائنا من كان. فالتحذير من مخالفة الرسول هو تحذير من مخالفة سنته، والتحذير من مخالفة سنته ينطوي على وجوب العمل بسنته .

٥ ــ وردت آيات تبين أن مهمة الرسول ﷺ بيان أحكام القرآن مثل قوله تعالى : ﴿ **وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُزّل اليهم** ﴾[3].

فهذه الآية تبين بجلاء أن الله تعالى أنزل الذكر، وهو القرآن الكريم، ليبين الرسول للناس بقوله وفعله وتقريره. فمهمة الرسول هي البيان للقرآن الكريم، حيث إن كثيرا من الآيات القرآنية وردت مجملة في العبادات والمعاملات، وقد قام الرسول بمهمته على أكمل الوجوه وتمثل ذلك في عباداته وكيفياتها، وفي المعاملات وأحكامها. ولولا السنّة النبوية لما أمكن العمل بحكم المجمل، ولا بحكم العام، ولا بحكم المطلق في القرآن الكريم .

نعم إن القرآن الكريم حوى أصول الدين وقواعد الأحكام العامة، ونص على بعضها بصراحة وتحديد، وترك بيان بعضها الأخر لرسوله ﷺ ، فيكون بيانه للكتاب عن طريق السنّة، وتكون السنّة هي البيان للقرآن. قال الشافعي، والبيان اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول، متشعبة الفروع، فجماع ما أبان الله لخلقه في كتابه مما تعبدهم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه :

١ ــ فمنها ما أبانه لخلقه نصاً مثل جل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وصوما وحجا، وانه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ونهى عن الزنا والخمر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير، وبين لهم كيف فرض الوضوء مع غير ذلك مما تبين نصا .

٢ ــ ومنها ما أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتها وغير ذلك من فرائضه التي أنزل في كتابه .

وقال ابن حزم : لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع نظرنا فيه فوجدنا فيه

---

١ ــ النساء:٥٩ .

٢ ــ النور:٦٣ .

٣ ــ النحل:٤٤ .

إيجاب طاعة ما أمرنا به ﷺ، ووجدناه عز وجل يقول فيه واصفا لرسوله ﷺ : **وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى** ، فصح لنا بذلك ان الوحي ينقسم من الله عز وجل إلى رسوله ﷺ على قسمين أحدهما : وحي متلو مؤلف تأليفا معجز النظام وهو القرآن، والثاني وحي مروي منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو لكن مقروء، وهو الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ، وهو المبين عن الله عز وجل مراده منا قال تعالى : ﴿ **لتبين للناس ما نُزل اليهم** ﴾. ووجدناه تعالى قد أوجب طاعة هذا القسم الثاني، كما أوجب طاعة القسم الأول الذي هو القرآن، ولا فرق، فقال تعالى ﴿ **وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول** ﴾ فكانت الأخبار التي ذكرنا أحد الأصول الثلاثة التي الزمنا طاعتها في الآية الجامعة لجميع الشرائع أولها عن آخرها، وهي قوله تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله** ﴾. فهذا اصل : وهو القرآن، ﴿ **واطيعوا الرسول** ﴾. فهذا ثان : وهو الخبر عن رسول الله ﷺ، ﴿ **وأولى الامر منكم** ﴾. فهذا ثالث وهو الإجماع المنقول إلى رسول الله ﷺ حكمه.

ثم قال بعد قليل : فلم يسع مسلماً يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر عن الرسول ﷺ ولا يأبى عما وجد فيهما، فان فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق، واما من فعله مستحلا للخروج عن أمرهما، وموجباً لطاعة أحد دونهما، فهو كافر بلا شك عندنا في ذلك .

وقال **الشيخ محمد الغزالي** : ــ

ظهرت في هذه الأيام النكدات فرق من الناس تحمل أفكاراً مستغربة... من أولئك الناس من تسموا أهل القرآن، وهم ينكرون السنّة إجمالا وتفصيلًا، ويزعمون أن الإسلام يقوم على القرآن وحده وعلى ما تأخذه أفهامهم منه. وقد التقيت بنفر منهم فما وجدت لهم فقهاً، ولا أحسنت بهم ظناً، والخط الذي بدؤوا منه ينتهي حتما بانسلاخهم عن الملة. وباطلهم ينكشف من ناحيتين : ــ

أولاهما : ان العبادات الرئيسية في الإسلام أجملها الكتاب العزيز، وفصلتها سنن متواترة، فما نعرف كيف نصلي مثلا إلا من الأحاديث الشارحة لهيئات هذه العبادة وأوقاتها واعدادها.. الخ .

واختراع عبادات أخرى غير ما تواتر بيانه في السنّة جنون، وإنكار التواتر مدرجة لانكار القرآن نفسه، فإن العمدة في إثباته على هذا التواتر الذي يريدون الافلات منه.

الثانية : إن محمداً عليه الصلاة والسلام احق بشر بتبيين ما أنزل إليه، وأحق إنسان بأن يعرف تراثه كله من قول وفعل وحكم تقرير وخلق وسيرة، وإذا اهدرنا هذه الحياة الخصبة الزاكية فيجب أن تطوى صحائف العظماء كلهم وألا تؤثر عن احدهم كلمة .

إن محمداً ليس رسولًا عادياً، ولا قائداً يشبه قواد العالم المرموقين الجديرين بالدراسة والإعجاب والمتابعة والتأسي . انه أفق وحده لا يدانيه أفق. ويوم نترك سيرة محمد وسنته فيجب إهالة التراب على تراث النبيين والحكماء من بدء الخلق إلى آخر الدهر..

فاذا نجمت فتنة في هذا العصر تريد استبعاد السنّة، فان المقصود في الواقع إضاعة الكتاب والسنّة جميعاً، والإتيان على الإسلام من القواعد [1].

إن السنّة النبوية وقيمتها التشريعية ليس قبولها أو رفضها مرهونا برأي أحد، سواء كان من الصحابة أو التابعين أو غيرهم، لان منزلتها مبينة ومفروضة ممن أنزل القرآن الكريم، وهو الذي جعل لها هذه المنزلة .

فلا معنى لقول رشيد رضا عن الصحابة بامتناعهم عن تدوين السنّة وكتابتهم : « إنهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث كلها دينا عاما دائما كالقرآن الكريم ». نعم لا معنى لكلامه لأن قيمتها لا تتوقف على إرادتهم أو امتناعهم [2].

شبهة أن السنّة لو كانت حجة لتكفل الله بحفظها كالقرآن

تتلخص هذه الشبهة في أن الله تعالى يقول : ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾[3]. وهذا يدل ــ حسب زعمهم ــ على ان الله تعالى تكفل بحفظ القرآن الكريم دون السنّة، ولو كانت السنّة دليلا وحجة كالقرآن لتكفل بحفظها .

مناقشة هذه الشبهة : ــ

أدت الضحالة الفكرية التي أصابت عقول أبناء الأمة الإسلامية في العصور المتأخرة إلى أن يسوغوا لأنفسهم الاعتماد على أقوال المستشرقين، وآرائهم، ونقولهم، ومروياتهم، وتفسيراتهم للحوادث التأريخية. ووصل الحال ببعضهم إلى أن يأخذوا أقوال المستشرقين وآراءهم في التأريخ الإسلامي بعامة، وحياة النبي ﷺ بخاصة، قضايا مسلمة. مع أن أخبار هذه الطائفة غير مقبولة في الدين، ولا يجوز الإعتماد عليها في الوقائع التأريخية ولا في تفسير وقائع السنّة النبوية وأحداث التأريخ، لأنهم بحكم الدين غير ثقات.

واننا بكل أسف عاجزون عن الإعتماد على آراء المستشرقين ونظرياتهم وبحوثهم فيما يخص ديننا وتراثنا وتاريخنا، لما فيها من تخبط وتحريف، ولما فيها من قصور في فهم النصوص .

ومن تتبع الحوادث، وتتبع التأريخ، وتتبع السيرة النبوية، يظهر بجلاء وبما لا يدع مجالا للشك أن سنّة المصطفى عليه السلام نالت من العناية والإهتمام لدى المسلمين ما لم تنله سيرة أي عظيم من العظماء، ولا بطل من الأبطال، ولا رئيس من الرؤساء، ولا ملك من الملوك .

---

١ ــ محمد الغزالي ، مستقبل الاسلام خارج ارضه : ١٦١، ١٦٢.

٢ ــ محمد مصطفى الاعظمي ، دراسات في الحديث النبوي : ٨٠.

٣ ــ الحجر : ٩.

ذلك أن محمداً عليه السلام في واقع الأمر ليس إنساناً عادياً، ولا رسولًا عادياً، ولا قائداً يشبه القواد المرموقين في العالم الجديرين بالدراسة والإهتمام، وإنما هو أمة وحده، وطراز من البشر لا يشبهه في أخلاقه وصفاته الإنسانية أحد، « فهو أفق وحده لا يدانيه أفق » ولذلك كان هو الأسوة وهو النبراس المضيء .

أدرك هذه الحقيقة أصحابه وتابعوهم والمسلمون من بعدهم فعكفوا ــ بفضل الله وحكمته وتقديره ــ على تدوين سيرته، وحفظ أحاديثه، وتسجيل مواقفه، وتوثيق حركاته وسكناته وعباراته واشاراته، بالصدق، وبصورة لم تحظ بها سيرة أحد غيره من البشر .

وردت آيات في القرآن الكريم تؤكد عن طريق إشارة النص إلى أن السنّة النبوية ستبقى خالدة ما بقيت الحياة، محفوظة من التغيير والتبديل والتحريف والاختلاط بالأكاذيب. وقد ذكر ذلك ابن قيم الجوزية وبسطه في كتابه : « مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة » وفيما يلي نسوق مثلين أو دليلين مما ذكر : ــ

١ ــ قال الله تعالى : ﴿ **اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا** ﴾(١). وقال تعالى : ﴿ **ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه** ﴾(٢). وقال تعالى : ﴿ **إن الدين عند الله الإسلام** ﴾(٣). فنقول لمن جوز أن يكون ما أمر الله به نبيه من بيان شرائع الإسلام غير محفوظ، وإنه يجوز فيه التبديل، وأنه يختلط بالكذب الموضوع إختلاطا لا يتميز أبدا أخبرونا عن إكمال الله تعالى لنا ديننا ورضاه الإسلام لنا ديناً ومنعه من قبول كل دين سوى الاسلام. أكل ذلك باق علينا ولنا والى يوم القيامة ؟ أم انما كان ذلك للصحابة رضي الله عنهم فقط ؟ أم لا للصحابة ولا لنا ؟، ولا بد من أحد هذه الوجوه . فإن قالوا : لا للصحابة ولا لنا، كان قائل هذا القول كافرا لتكذيبه الله جهارا وهذا لا يقوله مسلم. وان قالوا : بل كل ذلك باق لنا وعلينا إلى يوم القيامة، صاروا إلى قولنا ضرورة. وصح أن شرائع الإسلام كلها كاملة والنعمة بذلك علينا تامة، وأن دين الإسلام الذي ألزمنا الله تعالى اتباعه لانه هو الدين عنده يتميز عن غيره قد هدانا بفضله له، وأنا على يقين أنه الحق وما عداه هو الباطل. وهذا برهان ضروري قاطع على أن كل ما قاله رسول الله ﷺ في الدين وفي بيان ما يلزمنا محفوظ لا يختلط به ما ليس فيه ابدا .

٢ ــ قال الله تعالى ﴿**ولا مبدل لكلمات الله**﴾ (٤)» و﴿**لا تبديل لكلمات الله**﴾ (٥). فلو جاز أن يكون ما نقله الثقات الذين افترض الله علينا قبول نقلهم والعمل به، والقول بأن كلمات الله وبيان نبيه

---

١ ــ المائدة : ٣.
٢ ــ آل عمران : ٨٥.
٣ ــ آل عمران : ١٩.
٤ ــ الانعام : ٣٤.
٥ ــ يونس: ٦٤ .

يمكن في شيء منه التحويل والتبديل، لكان إخبار الله تعالى بأنه لا يوجد لها تبديل ولا تحويل كذباً، وهذا لا يجيزه مسلم أصلا. فصح يقينا لا شك فيه أن كل سنّة سنها الله عز وجل لرسوله، وسنها رسوله لأمته لا يمكن في شيء منها تبديل ولا تحويل أبداً، وهذا يوجب أن نقل الثقات في الدين يوجب العلم بأنه حق كما هو من عند الله عز وجل [1].

ولذلك كان الإهتمام بسنته ﷺ، لأنه كان نبياً ورسولاً يحمل إلى الناس دينا هو آخر الأديان، ورسالة هي خاتمة الرسالات الإلهية، ولم يكن الاهتمام بسنته على اعتبار أنها سيرة عظيم مر في مسيرة التأريخ، أو أنها سيرة عبقري من العباقرة يأتي عليها الحدثان .

والاهتمام بسنته كان ديدن أصحابه، وديدن التابعين لهم، وديدن العلماء والأئمة والمسلمين في كل مكان وزمان،على اعتبار أنها التعبير الحقيقي العملي لأحكام القرآن الكريم .

وهذا يمثل إشارة قوية إلى أن الله تكفل بحفظ هذه السنّة بما هيأ لها من رجال أفنوا أعمارهم في ضبطها، والسهر عليها، وتدوينها، وحفظها، وشرحها. والآية الكريمة التي يخبر الله تعالى فيها أنه تكفل بحفظ القرآن : ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾[2]،انما تشمل بنصها السنّة النبوية على اعتبار أنها هي التعبير العملي الحقيقي للقرآن الكريم .

ولولا إرادة الله بحفظها لاندثرت مع تعاقب الجديدين لكثرة ما وجه إليها من طعون، ولكثرة ما صادفت من أعداء وعدوان وخصوم أضمروا لها شراً، وأرادوا بها سوءاً، فجعلهم الله الأخسرين بما قيض لها من الرجال الأوفياء في كل عصر وفي كل جيل وفي كل مكان .

وكلمة الذكر الواردة في الآية : ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾ [2] هي المرادة في قوله تعالى : ﴿ **وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُزل إليهم** ﴾[3]. والبيان هو إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي، فبيان الرسول للذكر مترابط مع الذكر المحفوظ بحفظ الله .

والرسول ﷺ يخبر خبر الصدق بأن سنته ستبقى بعده ما بقي القرآن وما بقي المسلمون. قال عليه الصلاة والسلام : تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله وسنتي[4].

فهو يخبر أن له سنّة، وأنه تركها للمسلمين ليستضيئوا بها، ويستنيروا بما فيها من حكمة ويتبعوا ما فيها من أحكام. فلو كانت سنته غير محفوظة أو ان سنته يمكن أن تندثر ويأتي عليها الدهر، ما طالب المسلمين بالتمسك بها بعده، فيكون قوله مخالفا للواقع، وهذا محال في حقه عليه السلام. فطلبه التمسك بها ينطوي

---

١ ــ ابن قيم الجوزية : مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة : ٣٨٦ .

٢ ــ الحجر : ٩ .

٣ ــ النحل : ٤٤.

٤ ــ رواه الحاكم عن أبي هريرة، الهندي، كنز العمال : ١/١٧٣.

على أن سنته ستكون محفوظة، وأن سنته شيء له وجود في الواقع. فهو اخبار بالغيب تأكيدا لما ورد في كتاب الله في الآية الكريمة :﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾

شبهة النهي عن كتابة الحديث

تتلخص هذه الشبهة في أن بعضهم زعم أن السنّة، لو كانت حجة، لأمر النبي ﷺ بكتابتها، ولعمل الصحابة والتابعون من بعده على جمعها وكتابتها، لما في ذلك من صيانتها من العبث والتبديل والخطأ والنسيان، وفي صيانتها من هذه العوامل وصولها للمسلمين مقطوعا بصحتها وثبوتها، ولا يحصل القطع بثبوتها إلا بكتابتها كما هو الشأن في القرآن الكريم، ولكن الثابت ان النبي ﷺ نهى عن كتابتها وامر بمحو ما كتب منها.

فقد ورد عنه ﷺ أنه قال : لا تكتبوا عني ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار(١).

وكذلك قالوا : قد ورد من طريق أبي مليكة مرسلًا أن أبا بكر رضي الله عنه جمع الناس بعد وفاة النبي ﷺ وقال : انكم تحدثون عن رسول الله ﷺ شيئا. من سألكم فقولوا : بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه(٢).

وهذا يعني — حسب زعمهم — أن السنّة ليست حجة على الاحكام، ولو كانت حجة ما نهى النبي عن تدوينها، ولما قال أبوبكر : بيننا وبينكم كتاب الله.

مناقشة هذه الشبهة :

ان الحديث الذي رواه الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن طريق همام عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : لا تكتبوا عني غير القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار(٣) هو في الحقيقة حديث صحيح مع أنه اختلف في رفعه ووقفه، ووردت كذلك أحاديث تفيد صراحة نهي أصحابه عن كتابة السنّة وقد اتفقت كلمة العلماء على ان هذا النهي عن الكتابة كان لأسباب موقوته منها :

---

١ — رواه مسلم في صحيحه (كتاب الزهد رقم ٢٢٩٨) واحمد ١٢/٣ والدارمي ١١٩/١ وغيرهم .

٢ — حديث مرسل رواه ابومليكه (أصول الفقه ص ٢١) .

٣ — رواه مسلم في الزهد (٧٢) تقييد العلم : ٢٩—٣٢ محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي : ٧٦.

١ ــ أن النهي عن الكتابة كان أولًا خشية اختلاط الحديث بالقرآن الكريم[١]. أو خشية اشتباه الآية من القرآن بالحديث من كلام رسول الله ﷺ. فدفعا لهذا الاشتباه، ومنعا للوقوع فيه من خطر التبديل والتغيير نهى الرسول عن كتابة السنن.

٢ ــ ان يتفرغ الصحابة لكتابة الآيات القرآنية وضبطها وحفظها، فلا يشغلهم بجانبها شاغل آخر.

٣ ــ ان المقتضى لكتابة القرآن لم يكن متوافراً في جانب السنّة، ذلك أن التعجيل بكتابة القرآن يساعدهم على حفظه وعلى التعبد بتلاوته كما أمرهم الله تعالى: ﴿ **وَاتلُ ما أُوحي إليكَ مِن كِتَاب رَبكَ** ﴾[٢]. ﴿ **فاقرأوا ما تيسّر من القرآن** ﴾[٣].

وأما تدوين السنّة فليس لحفظ الفاظها، ولا للتعبد بتلاوتها، بل للاحتفاظ بها كأصل نرجع اليه بجانب القرآن في تعريف الأحكام والاستعانة به في بيان ما يحتاج إلى بيان[٤].

٤ ــ أن يبقى القرآن الكريم بعيدا عن إيهام اختلاط الأحاديث النبوية بالآيات القرآنية إذا تساوت درجة السنّة مع القرآن في الحفاظ تدويناً وتحديثاً. فقد روى أبو هريرة ان الرسول ﷺ رأى بعض الصحابة يكتبون الأحاديث فسألهم: ما هذا الذي تكتبون؟ فقلنا: آحاديث سمعناها منك، فقال: اكتابا غير كتاب الله تريدونه؟ ما أضل الأمم من قبلكم إلا ما كتبوا من الكتب مع كتاب الله. فقال أبو هريرة رضي الله عنه فقلت: أنحدث عنك يا رسول الله؟ قال: نعم حدثوا عني ولا حرج فمن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار[٥].

ان هذا الحديث صريح في أن الرسول ﷺ يأمر بالتحديث عنه دون حرج، وفي الوقت نفسه نهى عن تدوين السنّة ومحو ما دونمن القرآن في منجاة عن ايهام اختلاطه بالأحاديث ومساواة السنّة به.

قال الخطيب البغدادي: ان كراهة من كره الكتابة في الصدر الأول: انما هي لئلا يضاهي بكتاب الله تعالى غيره أو يشتغل عن القرآن بسواه.

٥ ــ وكان قصر وجوب الكتابة على القرآن تيسيرا على الأمة ورفعا للحرج عنها، فلو فرضت كتابة السنّة في بداية الأمر إلى جانب فرض كتابة القرآن لنال المسلمين من المشقة والحرج ما لا طاقة

---

١ ــ عبد اللطيف السبكي، الوحي الى الرسول محمد ﷺ: ١٥٠.
٢ ــ الكهف:٢٧.
٣ ــ المزمل:٢٠
٤ ــ عبد اللطيف السبكي: الوحي الى الرسول محمد ﷺ:١٥١.
٥ ــ رواه احمد والشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه وابو داود والحاكم والطبراني والدارقطني والخطيب وابن عدي وغيرهم، الملا علي القاري، مرقاة المفاتيح: ٢١٩/١.

لهم بتحمله والتبس عليهم أمر السنّة والكتاب، فكان من الحكمة والرفق بالأمة قصر وجوب الكتابة على القرآن مع الاحتياط للسنّة .

ومهما يكن من أمر، فان النهي عن كتابة السنّة لا ينفي حُجيتها كمصدر أساسي من مصادر الإسلام والتشريع الإسلامي، إذ ان مصدريتها غير متوقفة على التدوين والكتابة في مرحلة من مراحل تبليغ الدعوة الإسلامية بل متعلقة بالحفظ والعناية، وهو قدر يكفيه الإذن بالتحديث بالرواية، والحفظ في الصدور، وقد أمر النبي ﷺ بذلك دون حرج .

هذا وربما يقول قائل ان النبي ﷺ كما نهى عن كتابة الحديث كذلك ورد عنه الأذن بالكتابة واباحتها، فكيف يكون التوفيق بين الأمرين ؟.

نعم حينما أنس النبي ﷺ إلى نضج أصحابه ، واطمأن إلى تركز الوعي عندهم، واعتيادهم أسلوب القرآن، وفطنتهم في التمييز بين كلام الله وكلام رسوله، سمح لهم بتدوين الحديث والعلم بوجه عام[1]. فمما روى عنه في ذلك قوله : قيدوا العلم بالكتابة. وثبت في صحيح البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ كان يخطب الناس يوماً في مكة عام الفتح، ويعلمهم بعض الأحكام في القصاص، وفي الدين، وسواهما، فقام رجل من اليمن يدعى أبا شاة وقال : اكتب لي يا رسول الله، فقال النبي ﷺ : اكتبوا لابي شاة[2]. فكتبوا له.

وكذلك روي عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه أن رجلا كان يشهد الحديث في مجلس الرسول ولا يستطيع حفظه، ثم شكا إلى النبي ﷺ قلة حفظه، فقال له النبي :«استعن على حفظك بيمينك » يعني اكتب ما تسمع .

وقال بعض الصحابة لعبد الله بن عمرو : يا عبد الله، انك تكتب عن الرسول كل ما يقول، والرسول قد يغضب فيقول ما لا يكون من عند الله ... فرجع ابن عمرو إلى الرسول يستفهم عن جواز ما يكتبه (فقال النبي ﷺ :أكتب عني، فوالذي نفس محمد بيده ما خرج من فمي الا حق)[3].

وأخرج الحاكم في المستدرك من حديث عبدالواحد بن قيس، عن عبدالله بن عمرو قال: قالت لي قريش تكتب عن رسول الله ﷺ ،إنما هو بشر يغضب كما يغضب البشر، فأتيت رسول الله ﷺ ، فقلت : يا رسول الله : إن قريشاً تقول تكتب عن رسول الله ﷺ وإنما هو بشر يغضب كما يغضب البشر، قال : فأومأ لي شفتيه فقال : والذي نفسي بيده ما يخرج ما

---

١ ــ عبداللطيف السبكي،الوحي إلى الرسول ﷺ :١٥١ .

٢ ــ الامام البخاري، الجامع الصحيح:١/٢٣ كتاب العلم ــ ٣٩ .

٣ ــ الامام ابن حنبل، المسند:٢/١٦٢، ١٩٢ .

بينهما إلا حق فاكتب) [1].

وقد أجاب العلماء عن التعارض بين النهي عن الكتابة والاذن فيها اجابات منها:

١ ــ ان الإذن بالكتابة ناسخ للمنع منها الذي كان أول الأمر، وإلى هذا ذهب النووي [2] وابن قتيبة، وعلى هذا تم اتفاق الأمة بعد ذلك .

٢ ــ ان النهي كان خاصا بوقت نزول القرآن خشية التشابه بغيره، والاذن بالكتابة كان في غير ذلك الوقت .

٣ ــ أو أن النهي كان عن كتابة غير القرآن في صحيفة واحدة، والاذن كان بكتابة ذلك متفرقا حتى يؤمن الالتباس .

٤ ــ أو يقال كان النهي عن الكتابة متفرقا لخوف التباس القرآن بالحديث، أو لخوف الاتكال على الكتابة، وإهمال الحفظ، أو غير ذلك، وكان الإذن متأخراً ناسخاً للنهي السابق عند أمن اللبس أو عدم الخوف من الاتكال على المكتوب. على أن بعض العلماء يرى ان حديث أبي سعيد موقوف عليه وليس من كلام النبي ﷺ، قال ذلك البخاري وغيره [3] .

فدعوى منع الكتابة مطلقا[4] غير مسلمة، وإن سلمت ــ جدلا ــ فلا تلازم بين النهي عن الكتابة وبين الرواية. ففي الحديث الذي رواه ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « نضّر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها فرب حامل فقه غير فقيه، ورث حامل فقه إلى من هو أفقه منه »[5].

وعن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ قال :«نضر الله امرءاً سمع مني حديثاً فحفظه وبلغه غيره» [6].

وأما كلام أبي بكر الذي رواه أبو مليكة، فإنه في الحقيقة تحذير للصحابة من أن يكثروا من

---

١ ــ عقب الحاكم على الحديث بقوله : هذا حديث صحيح الاسناد أصل في نسخ الحديث عن رسول الله ﷺ ولم يخرجاه .

٢ ــ شرح النووي على صحيح مسلم : ١٨/١٣٠ ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث : (١٥٤).

٣ ــ محمد محمد أبو زهو ، الحديث والمحدثون : ١٢٤ .

٤ ــ وممن قال بذلك السيد رشيد رضا .

٥ ــ رواه الامام أحمد في مسنده (٤١٥٧) والشافعي في الرسالة : ٤٠١ والترمذي رقم (٢٧٩٥) وقال فيه : حديث حسن صحيح وابن ماجه رقم (٢٣٢) والحميدي في سنده (١/٤٧ ــ ٤٨) موارد الظمآن وأبونعيم في الحلية ٧/٣٣١ وقال صحيح ثابت .

٦ ــ رواه أبو داود رقم ٣٦٤٣ والترمذي رقم (٢٧٩٤) وحسنه النسائي من حديث شعبه، والامام أحمد في مسنده : ٥/١٨٣ وابن ماجه رقم ٢٣٠ والدارمي ٢٣٥ وغيرهم ، ابن كيكلدي العلائي : جامع التحصيل في احكام المراسيل : ٥١.

رواية الحديث في مجال الاختلاف، لان الاكثار من الرواية في ظروف الخلاف والفتن يجر الى التخبط في فهم الأحاديث وفقهها. فالتوقف عن رواية الأحاديث في مثل هذه الأحوال فيه حفظ للحديث وتجنيب له من ان يستشهد به في غير ما قصده رسول الله منه، أو أن يحمل على غير وجهه.

وكلام أبي بكر هذا يحمل في كلماته الصريحة أن أبا بكر رضي الله عنه أراد ان يقطع الطريق على من يأتي من المسلمين الصحابة أن يرددوا أحاديث النبي تأييدا لوجهة نظرهم الخاصة في مواطن الاختلاف، ويفسر كلام رسول الله ﷺ على غير حقيقته وغير مراده. فالنهي من أبي بكر مقصور على ظروف الخلاف في فهم الأحاديث وظروف الاختلاف بين المسلمين .

ولا يمكن ان يكون مراد أبي بكر ترك السنّة النبوية، وهو من هو في تعظيمه للنبي وتعظيمه لحياة النبي وتعظيمه لحديث النبي. فقد كان في حياته العملية يعتمد في حل المشكلات التي تعترضه على القرآن الكريم أولا، فاذا لم يجد حل المشكلات في القرآن لجأ إلى السنّة النبوية يستوحي منها الحلول للمشكلات .

ونحن اذا رجعنا إلى الماضي القريب والبعيد، واستعرضنا المذاهب واختلاف الفرق، وما كان لهذا الخلاف من اثر سيء خطير على الإسلام والمسلمين وما واكب ذلك من حروب وسفك دماء واضعاف للمسلمين ادركنا بعد نظر أبي بكر في مقولته .

هذا وقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث إلى عبد الله بن مسعود، وإلى أبي الدرداء، وأبي مسعود الأنصاري فقال : ما هذا الذي تكثرون عن رسول الله ﷺ ؟ فحبسهم بالمدينة حتى استشهد، لفظهم سواء.

فما وجه انكار عمر على الصحابة روايتهم عن رسول الله ﷺ وتشديده عليهم في ذلك ؟ قيل فيه فعل ذلك عمر احتياطا للدين وحسن نظر للمسلمين، لأنه خاف ان ينكلوا عن الأعمال ويتكلوا على ظاهر الأخبار، وليس حكم جمع الأحاديث على ظاهرها ولا كل من سمعها عرف فقهها، فقد يرد الحديث مجملا ويستنبط معناه وتفسيره من غيره فخشي عمر أن يحمل حديث على غير وجهه أو يؤخذ بظاهر لفظه والحكم بخلاف ما أخذ به.

وفي تشديد عمر أيضا على الصحابة في روايتهم حفظ لحديث رسول الله ﷺ ، وترهيب لمن لم يكن من الصحابة أن يدخل في السنن ما ليس منها، لأنه إذا رأى الصحابي المقبول القول، المشهور لصحبة النبي ﷺ ، قد تشدد عليه في روايته، كان هو أجدر ان يكون للرواية أهيب، ولما يلقى الشيطان في النفس من تحسين الكذب أرهب (١).

وموقف أبي بكر وموقف عمر رضي الله عنهما من الاكثار من الرواية منسجمان مع حديث النبي ﷺ الذي أخرجه الإمام أحمد عن أبي قتادة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إياكم وكثرة الحديث

---

١ ــ الخطيب البغدادي ، شرف أصحاب الحديث : ٤٩.

عني، من قال علي فلا يقولن إلا حقا أو صدقا، فمن قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار» (١).

شبهة التأخر في تدوين الحديث

تتلخص هذه الشبهة في أن تدوين الحديث لم يعرف إلا على رأس المائة الأولى للهجرة، أي بعد أن طرأ عليها ــ بزعمهم ــ الخطأ والنسيان، ودخل فيها التحريف والتغيير، فتزلزلت الثقة بضبطها، وذلك مما يوجب الشك فيها وعدم الاعتماد عليها في أخذ الأحكام .

مناقشة هذه الشبهة :

في مطلع مناقشة هذه الشبهة أود أن اطرح السؤال التالي :
هل نسي المسلمون السنّة النبوية ولم يتذكروها ولم يفطنوا لها إلا بعد قرن من الزمان؟ أم أن الواقع كان غير ذلك ؟.

حقيقة ان الذين أثاروا هذه النقطة يجهلون، أو يتجاهلون، الحقائق الثابتة في المسيرة التي مرت فيها سنّة النبي ﷺ. فإن الذي حدث فعلا هو بروز الاهتمام الزائد بالسنّة النبوية من المسلمين في العهد النبوي، وعهد الخلفاء الراشدين، وعهد التابعين ومن جاء بعدهم.
فالاحاديث النبوية حفظت في الصدور، وكانوا يعتبرون حفظها وروايتها سبيلا الى نيل الثواب والتقرب الى الله سبحانه وتعالى.

وقد كان النبي ﷺ مطمئنا إلى حفظ السنّة عن طريق الرواية، وكان كثيراً ما يقول « ليبلغ الشاهد منكم الغائب »، و«بلغوا عني» فهو قد امر بالتبليغ عنه ولم يقيد التبليغ بالكتابة. ولو ان حفظ السنّة لا يكون إلا بالكتابة لجعل النبي ﷺ الكتابة أمرا واجبا كما جعل التبليغ بالرواية أمراً واجباً .

ونقلها الخلف عن السلف بصورة دقيقة تحروا في نقلها الدقة والأمانة، وقد احتاطوا في الرواية احتياطا شديدا، واتبع الصحابة رضي الله عنهم السنّة النبوية وكانوا صادقين في اتباعها ولم ينحرفوا عنها قيد أنملة، وشقت الرواية طريقها في حياة الصحابة في امان من الكذب والتدليس والاختلاق، فقد كانوا صادقين عدولًا بشهادة القرآن الكريم وشهادة النبي ﷺ، وقد شاع بينهم الحديث النبوي القائل « من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ».

وقد كان النبي ﷺ يقطع بصدق اصحابه، كما قطع بصدق تميم الداري لما اخبره بقصة الدجال، وروى ذلك عنه على المنبر، ولم يقل اخبرني جبريل عن الله بل قال : « حدثني تميم الداري ». ومن له

---

١ ــ اخرجه الامام احمد ٢٩٧/٥ اسناده حسن ورجاله ثقات. ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٧٢٣.

أدنى معرفة بالسنّة يرى هذا كثيرا فيما يجزم بصدق أصحابه ويرتب على اخبارهم مقتضاها من المحاربة والمسالمة والقتل والقتال، ونحن نشهد بالله، ولله شهادة على البتّ والقطع، لا نمتري فيها ولا نشك في صدقهم ونجزم به جزما ضروريا لا يمكننا دفعه عن نفوسنا .

ومن هذا إخبار الصحابة بعضهم بعضا، فإنهم كانوا يجزمون بما يحدث به أحدهم عن رسول الله ﷺ، ولم يقل أحد منهم لمن حدثه رسول الله ﷺ : خبرك خبر واحد لا يفيد العلم حتى يتواتر .

وكانت رواية الحديث من أروع السمات التي اتسم بها المجتمع الإسلامي، وبخاصة في القرن الأول من الهجرة. فكان المجتمع الإسلامي أشبه بخلية النحل في عملها الدؤوب.

وقد دفعهم إلى ذلك وشجعهم عليه تلك الأحاديث النبوية التي تحض على رواية الحديث ونقله إلى الناس. فعن أبي بَكرة قال : قال رسول الله ﷺ : ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع(١)، فهو قد أمر بالتبليغ عنه ولم يقيد التبليغ بالكتابة .

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال : قال رسول الله ﷺ : نضر الله أمرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها فانه رب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه(٢).

وقد احتاطوا احتياطا شديدا في رواية الحديث عن الرسول ﷺ خشية الوقوع في الخطأ، وخوفاً من أن يتسرب إلى السنّة التحريف والتدليس، وذلك لمنزلتها من الدين .

قال ابن قتيبة : كان عمر شديدا على من أكثر الرواية أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه. وكان يأمرهم بأن يقلوا الرواية يريد بذلك أن لا يتسع الناس فيها الشوب. ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والاعرابي (٣). وقد اهتم عمر رضي الله عنه بالأحاديث النبوية اهتماما كبيراً وكان يتثبت فيها، ويأمر بالاقلال من روايتها، لئلا ينشغل الناس عن القرآن الكريم .

وكذلك كان موقف الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه في التشدد من رواية الحديث لا يقل عن الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني عنها محدث استحلفته، فإن حلف لي صدقته. وإن أبا بكر حدثني وصدق أبوبكر، ثم ذكر الحديث (٤).

ومن مظاهر حرصهم على السنّة النبوية أن بعضهم أخذ يكتب بعض الأحاديث والرسول بين أظهرهم، وفي أول الامر كان النبي عليه السلام يشير إليهم ألّا يكتبوا عنه غير القرآن حتى لا يختلط

---

١ ــ الخطيب البغدادي، شرف أهل الحديث : ٩.

٢ ــ نفسه : ١٠.

٣ ــ خالد بن محمد علي الحاج ، السنّة طريق الجنة : ٤٦ .

٤ ــ ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث : ٣٠ .

القرآن بأي كلام غيره، ثم أذن النبي لبعض الصحابة أن يكتبوا عنه الأحاديث بعد أن أطمأن إلى ثبوت النص القرآني ورسوخه حفظاً وتدوينا .

فقد ثبت أن عدداً وفيرا من الصحابة الاجلاء كانوا يكتبون الأحاديث والسنن وكان ذلك بعد أن أذن النبي بكتابة الحديث. منهم أبو بكر الصديق فإنه كتب كتابا لأنس بن مالك ــ وكان عامله على البحرين ــ وفيه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين. ومنهم أبو أمامه الباهلي (١٠ ق هـ ــ ٨١ هـ) كان يذهب إلى كتابة العلم. وأبو أيوب الأنصاري (٥٢ هـ) كتب إلى ابن أخيه بعض الأحاديث النبوية. وأبو بكر الثقفي (٥١ هـ) كتب خطابا إلى ابنه الذي كان قاضيا بسجستان وضمنه بعض الأحاديث النبوية المتعلقة بالقضاء وأسيد بن حضير الأنصاري كتب بعض الأحاديث النبوية وقضاء أبي بكر وعمر وعثمان وأرسله إلى مروان. وأنس بن مالك (١٠ ق هـ ــ ٩٣ هـ) كان يحث أولاده على كتابة العلم .

وهناك العشرات من الصحابة والتابعين الذين دونوا الحديث، إلا ان هذا التدوين لم يكن عاما ولا شاملا للحديث النبوي[١]

وأضف إلى ذلك أن النبي عليه السلام كتب إلى اليهود والمشركين والعجم والملوك والزعماء يدعوهم بدعاية الإسلام. وأخرج الترمذي باسناد أنس بن مالك، قال : لما أراد نبي الله ﷺ أن يكتب إلى العجم قيل له : إن العجم لا يقبلون إلا كتابا عليه خاتم، فاصطنع خاتما .

وكان عليه السلام يكتب لقواده في السرايا بخطة المهمة الحربية، ككتابه لعبد الله بن جحش في السرية المعروفة، وكتب إلى الوفود، ومن ذلك كتابه إلى تميم بن أوس الداري الذي أعطاه فيه أرض حبرا وحبرون والمرطوم وبيت عينون. وكان يكتب إلى ولاته وامرائه بما يحمل لهم دستور الحياة .

قال ابن حجر : « إن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار من تبعهم مدونة في الجوامع، ولا مرتبة لأمرين :

أحدهما : أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك، كما ثبت في صحيح مسلم، خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن الكريم .

وثانيهما : لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولان أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة. ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار[٢]. وعلى الرغم من هذه الآثار التي تؤكد تدوين الحديث وكتابته في العهد النبوي وعهد الخلفاء الراشدين، فإن المجهود في جمع الأحاديث لم يبلغ غاية نشاطه إلا في أواخر المائة الأولى من الهجرة، حينما تشعبت الأهواء بين الجماعة، وأصبح بين المسلمين خوارج وشيعة وغيرهم. وبدأ المجال يتسع للكذب، وللوضع في الحديث والاختلاق على رسول الله ﷺ ، فنهض أهل الغيرة على الحق لجمع الحديث وتمحيصه وإبعاد الزيف عن الصحيح مما ينسب إلى رسول الله. ذلك أن

---

١ ــ محمد مصطفى الأعظمي ، دراسات في الحديث النبوي : ٩٢ وما بعدها.

٢ ــ نفسه : ٧٢.

الأحاديث المحفوظة في الصدور والأحاديث المكتوبة كانت مبعثرة ولم تكن مجموعة في كتب خاصة ولا مرتبة في مراجع علمية شاملة .

فكتب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز إلى عامله وقاضيه بالمدينة أبي بكر بن حزم يأمره صراحة بجمع السنّة وتدوينها ويقول له : أنظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فاني خفت دروس العلم ــ ضياعه ــ وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا (١).

وبذلك يبطل رأي السيد رشيد رضا بأن الصحابة لم يكتبوا شيئا من السنن، ولم يصل شيء من كتاباتهم إلى التابعين، والتابعون لم يكتبوا إلا بإذن من الأمراء (٢).

وماذا في كتابة الأحاديث بأمر الأمراء من العيوب ؟ ولذلك فإن الرأي القائل بأن السنّة لم تدون إلا في نهاية القرن الأول الهجري هو رأي باطل وعار عن الصحة ومجانب للصواب. ولو أننا سلمنا جدلا بأن السنّة لم تدون إلا في نهاية القرن الأول فان عدم كتابتها في تلك الحقبة من الزمن لا يستلزم عدم حُجيتها. فإنها حفظت عن طريق الرواية، وعن طريق الممارسة العملية في الصلوات والزكوات والصوم والحج والجهاد والتعامل ... الخ .

ولكن الذي حدث، كما مر معنا، هو الأمر بكتابة السنّة ليجمع شتاتها في موطن واحد، ومن أجل عدم دخول ما ليس منها فيها. ولم يكونوا يقبلون الحديث إلا عمن عرفت عدالته، والعدالة ملكة تمنع من اقتراف الكبائر وصغائر الذنوب ، والخسة ، كالرذائل المباحة ومنها البول في الطريق .

شبهة كثرة الوضاعين للحديث أضعف الثقة بالسنة

تتلخص هذه الشبهة في أن كثرة الوضاعين للحديث يجعل الثقة بصحة الأحاديث ضعيفة، ويجعل المرء لا يطمئن إلى السنّة النبوية من حيث ورودها .

مناقشة هذه الشبهة :

نعم، تقوم هذه الشبهة على الشك في طريق ثبوت السنّة، فقد اندس في صفوف رواة الحديث كذابون ووضاعون، وهذا بزعمهم يجعل الشك قويا في الأحاديث التي نقلت عن النبي ﷺ ، فلا ينبغي والحالة هذه الاعتماد عليها في الدين والتشريع .

نقول : صحيح أنه كان هناك وضاعون وكذابون لفقوا أقوالا ونسبوها إلى رسول الله ﷺ . ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة التي تخيلها أصحاب هذه الشبهة، وأثاروا بها الوساوس في النفوس، وقد جهلوا أو تجاهلوا الحقائق التي سادت الحياة الإسلامية فيما يتعلق بالسنّة النبوية. فقد كان إلى جانب ذلك عدد وفير من الرواة الثقات المتقنين العدول، وعدد وفير من العلماء الذين أحاطوا حديث رسول

---

١ ــ رواه البخاري في صحيحه باب كيف يقبض العلم.

٢ ــ محمد مصطفى الأعظمي ، دراسات في الحديث النبوي : ٨٠.

الله بسياج قوي يعسر على الأفاكين اختراقه .

وكان هؤلاء العلماء ذوي علم وبصيرة في هذا الميدان، فنراهم قد وضعوا العلوم التي تكشف أمور الرواة، ونقدوا الرواة نقدا موضوعيا، فبحثوا في أسمائهم وصفاتهم وتواريخهم وأماكنهم، وبينوا أحوالهم، وميزوا بين الصادق والكاذب، وصنفوا في ذلك الموسوعات. وهم كثر لم يأت عليهم الحصر .

واستطاع هؤلاء المحدثون بسعة إطلاعهم، ونفاذ بصيرتهم، وجدهم، واجتهادهم، ومثابرتهم، أن يعرفوا الوضاعين، وأن يقفوا على نواياهم ودوافعهم، وأن يضعوا أصابعهم على كل ما نسب إلى رسول الله ﷺ على سبيل الوضع والكذب والافتراء.

« وقد جاءت أحكام المحدثين سليمة واضحة الحُجة نيرة المحجة، وقد أقام أهل الحديث بنيانها على الدراسة الشاملة لكل وجه من أوجه احتمال القوة أو الضعف، ووضعوا كل حال منها في موضعه الملائم » (١).

فهؤلاء الوضاعون لم يترك لهم الحبل على الغارب يعبثون في الحديث النبوي كما يشاؤون، ولم يترك لهم المجال لان يندسوا بين رواة الأحاديث النبوية الحقيقيين دون أن يعرفوا .

فقد أدرك العلماء الثقات هذا الاتجاه عند الوضاعين فضربوا عليهم حصارا فكريا وعلميا، وميزوهم وكشفوهم وكشفوا أساليبهم وأهدافهم ودوافعهم، وذكروهم فردا فردا وبينوا حكم الدين في كل منهم .

وقد ألف الحفاظ مصنفات جمة في الجرح والتعديل، ما بين مختصر ومطول، فأول من جمع كلامه في ذلك الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل : ما رأيت أقل خطأ من يحيى بن سعيد القطان وتكلم في ذلك بعده تلامذته...(٢).

وهذا أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨) هجرية يصنف كتابه « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » ويقول فيه ما نصه :

وقد احتوى كتابي هذا على ذكر الكذابين الوضاعين المتعمدين قاتلهم الله، وعلى الكاذبين في أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا، ثم على المتهمين بالوضع أو بالتزوير، ثم على الكذابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي، ثم على المتروكين الهلكى الذين كثر خطؤهم وترك حديثهم ولم يعتمد على روايتهم، ثم على الحفاظ الذين في دينهم رقة، وفي عدالتهم وهن، ثم على المحدثين الضعفاء من قبل حفظهم فلهم غلط وأوهام..الخ(٣).

---

١ ــ نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث : ٤٥٨.

٢ ــ ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب : ٦١٨/١١.

٣ ــ الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال : ٣/١.

ومن العلماء من أفرد للوضع والوضاعين كتبا خاصة، ومن أهم هذه الكتب : [1].

١ ــ الموضوعات للامام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧هـ)، وهو من أقدم واوسع ما صنف في هذا الفن، لكنه انتقد بايراده كثيرا مما لا دليل على وضعه بل هو ضعيف، بل وفيه الحسن والصحيح، وهذا عدوان ومجازفة. لذلك تعقب العلماء كتاب ابن الجوزي هذا وتناولوه بالتهذيب والتنقيح .

٢ ــ الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين سبط بن العجمي المتوفى سنة (٨٤١هـ) استقى اسماءهم من ميزان الاعتدال للذهبي .

٣ ــ اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ)، اختصر فيه كتاب ابن الجوزي وتعقبه فيما ليس بموضوع، وألحق روايات من الموضوعات لم يذكرها ابن الجوزي، فجاء كتابا عظيم النفع .

٤ ــ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة لخص فيه موضوعات ابن الجوزي، وما زاده السيوطي وغيره في تآليفهم الكثيرة .

٥ ــ المنار المنيف في الصحيح والضعيف للحافظ ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ).

٦ ــ المصنوع في الحديث الموضوع للحافظ علي القاري.

والحقيقة أن لهذه المؤلفات وغيرها فائدة كبيرة للمسلمين حيث انها تحذرهم من الوقوع في خطأ الاعتماد على الأحاديث الموضوعة .

وقد قسم أبو الفرج بن الجوزي الوضاعين إلى سبعة أقسام [2]. وذلك بحسب الامر الحاصل لهم على الوضع .

فضرب يفعلونه انتصارا لمذهبهم كالخطابية والرافضة، وقوم من السالمية. وضرب يتقربون به إلى بعض الخلفاء والأمراء بوضع ما يوافق فعلهم، كغياث بن إبراهيم حيث وضع للمهدي الخليفة : « لاسبق إلا في نصل أو خف » زاد فيه أو جناح، وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام، فتركها بعد ذلك، وأمر بذبحها، وقال : أنا حملته على ذلك .

وضرب كانوا يتكسبون بذلك ويرتزقون به في قصصهم، كأبي سعيد المدائني .

وضرب امتحنوا بأولادهم أو وراقين لهم، فوضعوا لهم أحاديث ودسوها عليهم، فحدثوا بها من غير أن يشعروا، كعبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي، نسبة إلى جده الأعلى قدامه المصيصي .

وضرب يلجأوون إلى إقامة الدليل على ما أفتوا فيضعون.

---

١ ــ نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث : ٣١٧.

٢ ــ ابو الفرج ، ابن الجوزي ، الموضوعات : ٣٧/١ .

وضرب يقلبون سند الحديث ليستغرب فيرغب في سماعه منهم. وهذا الضرب قليل، وإن كان وضع السند كوضع المتن .

وضرب يتدينون بذلك لترغيب الناس في أفعال الخير بزعمهم، وهم منسوبون إلى الزهد، وهم أعظم الناس ضررا، لانهم يحتسبون بذلك ويرونه قربة، والناس يثقون بهم ويركنون إليهم..

وللعلماء موازين دقيقة في معرفة الحديث الموضوع، قال ابن الصلاح : وانما يعرف كون الحديث موضوعا باقرار واضعه أو ما ينزل منزلة إقراره، كأن يحدث بحديث عن شيخ، ثم يسأل عن مولد نفسه فيذكر تاريخاً يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله ولا يوجد ذلك الحديث الا عنده... فمثل هذا يكذبه التاريخ .

وقال ابن الصلاح ايضا : وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها .

وعن الربيع بن خيثم قال : ان للحديث ضوءا كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره[1].

ومن علامات الوضع في المروي :

١ ــ الركة في اللفظ أو المعنى كما قال ابن الصلاح وغيره. ومما يرجع إلى ركة المعنى الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو بالوعد العظيم على الفعل اليسير، وهذا كثير في أحاديث القصاص .

٢ ــ أن ينقب عن الحديث ثم لا يوجد عند أهله من صدور الرواة وبطون الكتب، بعد أن تم استقراء الأحاديث وتدوينها .

٣ ــ أن يكون الحديث مخالفا للقضايا المقررة، كأن يكون مخالفا للعقل ولا يقبل التأويل، أو اشتمل على أمر يدفعه الحس والمشاهدة، أو الواقع التاريخي. ومن أمثلة هذا الصنف حديث: خلق الورد من عرق، قال الذهبي في المغني : باطل [2].

٤ ــ أن يكون الحديث مناقضا دلالة القرآن القطعية، أو السنّة المتواترة، أو الإجماع القطعي مع عدم إمكان الجمع والتوفيق في ذلك كله. قال الإمام السبكي في جمع الجوامع : كل خبر أوهم باطلا ولم يقبل التأويل فمكذوب أو نقص منه ما يزيل الوهم [3].

وبذلك وغيره ضيق العلماء الأتقياء الخناق على الوضاعين والكذابين، وأبطلوا مفعول افكهم ووضعهم وأنقذوا سنّة النبي ﷺ من الخلط والكذب وجنبوا الأمة الإسلامية الوساوس والشكوك في السنّة النبوية وبقيت السنّة النبوية شامخة سليمة من غوغائية الكذب ومن خبث الوضاعين وأهدافهم

---

١ ــ برهان الدين الحلبي ، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث : ٣١.

٢ ــ الذهبي ، المغني ، رقم (٥٨٨٣).

٣ ــ السبكي ، جمع الجوامع : ٢/٧١ العسقلاني ، التهذيب : ١٨٠.

الخبيثة. واستمرت السنّة قوة دافعة لبناء المعرفة الإنسانية والحضارة الإسلامية في كل العصور .

وبذلك كله تبطل حجة الذين يرفضون الاعتماد على السنّة النبوية بزعم أنه دخلها كثير من الوضع، وهذا أيضا كفيل بإزالة حجتهم إذا كان لديهم أثارة من نزاهة.

حكم الكذب على رسول الله ﷺ :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الكذب على رسول الله ﷺ من الكبائر العظام. والمشهور، أن فاعله لا يكفّر إلا أن يستحل ذلك، خلافا لأبي محمد الجويني والد امام الحرمين حيث قال : يكفر ويراق دمه [1].

وجاء في حاشية ابن عابدين « رد المحتار على الدر المختار »[2] ما نصه :

« وأما الموضوع، أي المكذوب على رسول الله ﷺ وهو محرم إجماعا بل قال بعضهم أنه كفر، قال عليه الصلاة والسلام من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار »[3].

ذلك أن الكذب على النبي بأقوال لم يقلها وأفعال لم يفعلها، ليس كالكذب على غيره من الناس، واذا كان الكذب على الناس محرما وهو من كبائر الذنوب، فان الكذب على النبي ﷺ أشد في الجرم وأكبر في الإثم، وأخطر في آثاره، لان الكذب على النبي يعني تبديل حقيقة الدين، وتغيير جوهره، وطمس معالمه، وإدخال عنصر غريب عنه إليه، وإذا دخله عنصر غريب أخذ في الفساد. وذلك ما يجب أن يصان عنه هذا الدين .

ويجب ألّا يغيب عن البال أن الذين لا يخافون الله لم ينقطع دابرهم، وان الكذابين منتشرون في مراكز العلم ومعاهده، ومراكز الدراسات الإسلامية وغير الإسلامية، فلا يستبعد عن أي منهم أن يكتب مقالا، أو يؤلف كتابا، ويستشهد بقول مكذوب على رسول الله ﷺ. ولذلك فإنه يجب على كل كاتب أو باحث يريد أن يستشهد بحديث نبوي أن يوثقه توثيقا علميا حقيقيا بأن يشير إلى مصدره اشارة واضحة بذكر المصدر وطبعته ورقم الصفحة المثبت فيها وأن يبين منزلة الحديث من القوة حسب حكم العلماء الثقات. ولا يكتفي بأن يقول : رواه البخاري أو رواه مسلم أو رواه الترمذي أو رواه مالك وما أشبه ذلك .

شبهة عناية علماء الحديث بالسند دون المتن

زعم المشككون أن ضعف بعض الأحاديث في كتب الصحاح كان ناشئا عن تقصير المحدثين أنفسهم الذين حصروا عنايتهم في سند الأحاديث دون متونها .

---

١ — برهان الدين الحلبي ، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث : ٢٦.

٢ — ابن عابدين ، رد المختار : ٨٧/١ .

٣ — حديث صحيح رواه الشيخان وأصحاب السنن : المناوي ، فيض القدير ٢١٤/٦ برقم ٨٩٩٣ .

اهداف إثارة هذه الشبهة :

ان الذين أثاروا هذه الشبهة أرادوا أن يصلوا الى نتائج يضعفون بها الثقة بالسنّة النبوية :

١ ــ أرادوا أن يجعلوا العقل البشري حكما على ما في المتون من أخبار وقضايا فكرية وأحكام شرعية، فما وافق العقل يكون مقبولا، وما خالف العقل يكون مردودا .

٢ ــ أرادوا أن يجعلوا حديث رسول الله ﷺ على مستوى غيره من كلام المصلحين والزعماء والعباقرة، فيخضع للنقد العلمي والنظري حسب وجهة نظرهم .

٣ ــ أرادوا أن يشككوا في مقدرة رجال الحديث ونباهتهم، وشمول معرفتهم بالحديث النبوي، فهم يريدون وصف علماء الحديث بالسذاجة، فقد دخل ــ حسب زعمهم ــ في الأحاديث التي حكم هؤلاء العلماء بصحتها أمور هي من قبيل الوهم والخرافة، وبذلك يزرعون الشك حتى في الأحاديث التي حكم العلماء بصحتها .

٤ ــ ارادوا أن يشككوا في كتب الصحاح .

والحقيقة أن هذه شبهة خبيثة ومتهافتة إذا علمنا أن القواعد، والضوابط، والمصطلحات، والمفاهيم التي قررها علماء الحديث لضبط الأحاديث الصحيحة وتمييزها من غيرها، تتناول السند [١]، وتتناول المتن [٢].

ومما يدل على أن علماء الحديث لم يقتصروا على اهتمامهم بالسند، وانما اهتموا بالسند والمتن، أنهم حين عرفوا علم الحديث جعلوا التعريف شاملا للسند والمتن قال عز الدين بن جماعة : علم الحديث : علم بالقوانين التي يعرف بها أحوال السند والمتن، وموضوعه : السند والمتن، وغايته : معرفة الصحيح من غيره [٣].

وقال ابن الاكفاني : « علم الحديث الخاص بالرواية : علم يشتمل على نقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها، وعلم الحديث الخاص بالدراية : علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها » [٤].

ولكن اهتمام المحدثين بالسند كان يفوق اهتمامهم بالمتن، وهذا يمثل ظاهرة تنم عن وعيهم الأعمق، ونظرهم الأبعد من الذين أخذوا عليهم هذا الأمر، ذلك أن النظر في صلاح الراوي وتقواه وعدالته ظاهرا وباطنا وضبطه وحفظه وتوقيه الكذب على رسول الله ﷺ، ان النظر في ذلك كله يكوّن قاعدة أساسية

---

١ ــ السند : هو الطريق الموصل الى متن الحديث والمراد بالطريق رواة الحديث .

٢ ــ المتن : هو ما انتهى إليه السند من الكلام .

٣ ــ محمد الأحمدي أبو النور، شذرات من علوم السنّة : ١٩٩ .

٤ ــ نفسه .

صالحة في قبول الحديث، وعنصرا حاسما في الوقوف على حقيقته مما يوجد الثقة في قبول الحديث، ويكون سبيلا حقيقيا لتجنب احتمال الكذب والاختلاق على الرسول ﷺ ان لم يكن ممتنعا .

فالاهتمام بالسند هو الأساس، وذلك أن رواية الحديث مبنية على الأمانة في النقل، والأمانة لا تترجح إلا عند الثقات الأتقياء، فاذا كان السند مكونا من الثقات الأتقياء فانه ينبغي قبوله لانهم نقلوه كما هو. ثم يأتي دور العقل في فهمه وادراكه وإدراك مراميه .

وقد يكون متن الحديث متعلقا بأمر من أمور الغيب، كأحوال القيامة واليوم الآخر والملائكة والجنة ونعيمها والنار وعذابها ونحو ذلك، فرد الحديث لعدم تماشيه مع المنطق المتعارف، وعدم انسجامه مع العقل تحكم وتحدٍّ للوحي ومقام النبوة. فهي أمور مغيبة لا يمكن أن تخضع لمقاييسنا. ذلك أن العقل البشري يدرك الأمور بمقاييسه المادية وهي مقاييس نسبية، وأمور الغيب يحتاج إدراكها إلى مقاييس غير مادية وغير نسبية، وهي ليست في نطاق ما نملك ولا في نطاق مقدرتنا .

فينبغي أن يكون واضحا أن العقل البشري لا يجوز أن يكون حكما في صحة الحديث أو ضعفه لمجرد أن ما ورد في متنه مناقض للعقل، بل يكون ذلك خطرا على السنّة وحتى على القرآن نفسه. فالعقل من وجهة النظر الإسلامية له فلكه الذي يدور فيه وله مهمته في الشرع،وهي فهم النص وليس الحكم على النص .

وقد اغتر بعض الناس وذهبوا الى أن العقل ينبغي أن يكون حكما في صحة الحديث أو ضعفه أو وضعه، فما وافق العقل من الأحاديث كان مقبولا، وما حكم العقل ببطلانه كان باطلا. ولهذا اباحوا لأنفسهم أن يرفضوا أي حديث من كتب الصحاح، لانه قاسه بعقله فوجده بعيدا عن الصحة حسب ما تراءى له .

وهذه فكرة باطلة، ذلك أن العقول متفاوتة وليس لدينا عقل واحد نقيس به الأمور أو نحكم به على الأمور، فالعقول متفاوتة، والمقاييس مختلفة، والمواهب متباينة، فما لا يعقله فلان ولا يفهمه قد يراه آخر معقولا مفهوما. فكيف يستطيع الباحث وحده أن يحكم على صحة الأحاديث أو عدم صحتها وهي ليست من أحاديث الناس بل هي أحاديث النبي ﷺ الذي يخبر عن اسرار الغيب بما لم يحط به إنسان .

فالواجب أن نؤمن بكل ما صح سنده وخلا متنه من العلل، مع تفويض علم حقيقته إلى الله سبحانه، لانه كلام منسوب إلى من هو فوق البشرية في علومه ومعارفه واستعداداته .

ولكن لا ينبغي أن يغيب عن البال أن الاسلام لم يحرم علينا استعمال العقل، بل أوجب علينا استعماله، لانه لا يمكننا أن نهتدي الى الحق الا بعقولنا .

وقد استعمل المحدثون عقولهم إلى أبعد مدى فيما يجب أن يستعملوها فيه، وسخروا أذهانهم، وقدحوا زناد أفكارهم فيما كانوا بصدده. فوضعوا القواعد والموازين التي يعرفون بها الصحيح والسقيم من المرويات عن رسول الله ﷺ .

فكانوا أمناء على العلم، وقد بذلوا دماءهم في سبيل ما يوطد السنّة ويدفع عنها كل ما يغير، ولم يكونوا سذجا كما يتراءى لبعض المستشرقين .

فتراهم قد قسموا أنواع الأحاديث إلى ثلاثة أقسام رئيسية من حيث القبول وعدم القبول : ــ

القسم الأول : المقبول الذي استوفى شروط القبول بأي رتبة من مراتب القبول، ويندرج تحت هذا القسم الأنواع التالية : المتواتر، الصحيح لذاته، الحسن لذاته، الصحيح لغيره، الحسن لغيره .

القسم الثاني : المردود وهو ما اختل فيه شرط أو أكثر من شروط القبول،ويندرج تحته هذه الأنواع :

١ ــ الضعيف لاختلال العدالة : الموضوع، المتروك، المطروح .
٢ ــ الضعيف لاختلال الضبط : الضعيف المنكر، المضطرب، المصحف، المقلوب، المدرج .
٣ ــ الضعيف لفقد الاتصال : المنقطع، المرسل، المعضل، المعلق، المدلس، المرسل الخفي، وهذا القسم يرد للجهل بحال المحذوف فيحتمل أن يكون ضعيفا .
٤ ــ الضعيف لفقد شرط عدم الشذوذ : الشاذ، والمنكر بالأولى لانه دليل على اختلال الضبط .

القسم الثالث : المشترك بين المقبول والمردود، وذلك لانه لا يشتمل دائما على صفات القبول بل تجتمع فيه أحيانا وتختل أحيانا أخرى. ويندرج تحت هذا القسم هذه الأنواع :

الحديث القدسي : المرفوع، الموقوف، المقطوع، المتصل المسند، المعنعن، المؤفن، المسلسل، العالي، النازل، المزيد في معضل الأسانيد الغريب، الفرد، العزيز المشهور زيادة الثقة [1].

ثم إن المحدثين لم يكتفوا بمجرد اختبار السند والمتن، بل قاموا بموازنة ضخمة بين الأحاديث سندا ومتنا استخرجوا بها أنواعا كثيرة من علوم الحديث، ونجد أنهم في هذه المقارنة لم يكتفوا بعرض الحديث على أشباهه من الروايات، بل عرضوه على كل الدلائل العقلية والشرعية كما في المعلل والموضوع والمدرج .

وهذا كله يثبت كيف أن بحثهم النقدي قد جاء شاملا لجوانب الحديث، ولكل الدلائل الخارجية التي ترشد إلى معرفة قوة الحديث أو ضعفه، مما يجعل كل مطلع متفهم منصف يقطع بسلامة أحكامهم على الأحاديث، وبأن منهجهم هو السبيل الوحيد المتكامل الوصول الى تمييز المقبول من المردود من المرويات [2].

وأن القواعد التي جعلوها لضبط متون الأحاديث كثيرة.
فمن القواعد التي يعرفون بها الموضوع والمكذوب والضعيف، وقد استخلصوها من بحوثهم

---

١ ــ نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث : ٤٥٨ ــ ٤٥٩ .
٢ ــ نفسه .

وتنقيبهم عن الأحاديث الموضوعة :

١ ــ أن يكون في المروي لحن في العبارة، لان النبي ﷺ لا يلحن .

٢ ــ أن يكون في المروي ركاكة في اللفظ أو المعنى، فإننا لا نعلم حديثا مقبولا قد جاء مسفّ الالفاظ مختل التراكيب. قال الإمام البقاعي : « ومما يرجع إلى ركة المعنى الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو بالوعيد العظيم على الفعل اليسير وهذا كثير في حديث القصاص » .

قال ابن الجوزي : واني لاستحيي مع وضع أقوام وضعوا : من صلى كذا فله سبعون دارا في كل دار سبعون ألف بيت، في كل بيت سبعون الف سرير، على كل سرير سبعون ألف جارية، وان كانت القدرة لا تعجز، ولكن هذا تخليط قبيح .

وكذلك يقولون : « من صام يوما كان كأجر الف حاج والف معتمر وكان له ثواب ايوب » وهذا يفسر مقادير موازين الأعمال. انتهى .

٣ ــ أن يكون المروي مخالفا لصريح القرآن أو السنّة المتواترة أو المسلمة أو الاجماع القطعي مع تعذر التأويل المقبول وعدم امكان الجمع والتوفيق في ذلك كله. قال الامام السبكي في جمع الجوامع، كل خبر أوهم باطلا ولم يقبل التأويل فمكذوب أو نقص منه ما يزيل الوهم [١]. مثل حديث مقدار مدة الدنيا « وانها سبعة آلاف ونحن في الألف السابعة » . وهذا من أبين الكذب كما قال العلماء، لانه يجعل كل واحد عالما بتوقيت القيامة. وقد قال تعالى : ﴿ **قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو** ﴾ [٢] وقال تعالى ﴿ **ان الله عنده علم الساعة** ﴾ [٣] ، وها قد مضى على البعثة اكثر من الف عام ولم تقم الساعة [٤].

٤ ــ أن يكون واضع الخبر مشهورا بالكذب، رقيق الدين لا يتورع عن اختلاق الأحاديث .

٥ ــ أن يكون المروي داعيا إلى رذيلة تتبرأ منها الشرائع .

٦ ــ أن يكون المروي مخالفا للقضايا المقررة كأن يكون مشتملا على أمر يدفعه الحس والمشاهدة أو الواقع التاريخي . ومن أمثلة هذا الصنف : « خلق الورد من عرقي ». قال الذهبي في المغني : باطل. ومما يندرج في هذه العلامة للوضع : أن يكون الحديث خبرا عن أمر جسيم تتوافر الدواعي على نقله بمحضر الجمع ثم لا ينقله منهم إلا واحد، مثل الأحاديث التي تروى في تعيين

---

١ ــ السبكي، جمع الجوامع : ٢/٧١ السيوطي ، التدريب : ١٨٠

٢ ــ الأعراف : ١٨٧.

٣ ــ لقمان : ٣٤.

٤ ــ نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث : ٣١٦ .

اسم الخليفة وتصرّح بكونه الخليفة بعد رسول الله ﷺ كحديث : أبو بكر يلي أمتي من بعدي. وحديث : علي وصيي، ونحوها فإنها باطلة .

وأخيرا وليس آخراً فهذه بعض جهود المحدثين في العناية بمتون الأحاديث وضبطها .

ألا تدل هذه الجهود العظيمة التي بذلها العلماء على العناية بمتون الأحاديث ؟ وألا تدل هذه الجهود على سقوط القول بأن علماء الحديث حصروا عنايتهم في سند الأحاديث دون متونها ؟ .

اللهم ان هذا قول باطل ، وافك على علماء هذه الأمة، وانه لا يقصد به إلا التشكيك في مقدرة العلماء،والتشكيك في سنّة النبي ﷺ التي بأيدينا .

شبهة أن النبي ﷺ لم يكتب إلى الملوك والزعماء في عصره يدعوهم إلى الإسلام ، بحجة أن هذه الرسائل لا توجد في سجلات أولئك الملوك والزعماء :

ومن الحقائق التي انكروها في السنّة النبوية، كتبه ﷺ التي بعث بها إلى الملوك والزعماء في عصره يدعوهم فيها إلى الإسلام .

جاء في كتاب « تاريخ الإسلام » أنه زعم « مرجليوث » وقال : « لم يوجه محمد أي كتاب للملوك والأمراء خارج الجزيرة العربية، ودليلنا على ذلك أننا لم نعثر على أثر لهذه الكتب في تاريخ هؤلاء الملوك والامراء » .

ويقول « وليم مور » و« كتياني » : « إن الإسلام لم يفكر بخارج العربية مطلقا » [1].

وطبعا إن هذا الإنكار ينطوي على هدف عميق ليصوروا أن الدعوة الإسلامية ليست دعوة عالمية، وحجة هؤلاء المموهين أن كتب الرسول ﷺ لم توجد في سجلات هؤلاء الملوك والرؤساء [2].

ولا نكون مبالغين إذا قلنا أن بعض المستشرقين كانواوما يزالون اكبرمشكك في النبي ﷺ ، وفي سنته، وقد ركزوا في دراساتهم وبحوثهم على انكار نبوة محمد ﷺ ، وتشكيك المسلمين بسنته. وقد برعوا في ذلك براعة فائقة، وصوروا دراساتهم بأنها دراسات علمية تتحرى الحقائق، فاغتر بها، وانخدع ببريقها، كثير ممن تلقوا العلم على أيديهم . ولكن من قرأ بحوثهم ببصيرة، واطلع على دراساتهم بوعي، أدرك مبلغ مهارتهم في تلويث سمعة الإسلام ، وحجب أنفس ما فيه، وتجسيم أسوأ ما يتهم به. وبالتالي فانه يدرك مبلغ خطرهم على الإسلام، وعلى الفكر الإسلامي، وعلى تأريخ المسلمين .

إن بعض المستشرقين لم يتركوا طريقا للطعن في الإسلام، والنيل من رسوله إلا سلكوه. وقد اختلقوا كثيراً من الشبه وحاولوا جعلها حقائق، وجاؤوا إلى حقائق الدين الإسلامي وحاولوا جعلها أوهاما وخيالات .

---

١ ــ محمد نبهان الخباز ، الاصطفا في سيرة المصطفى ﷺ : ٣/٤٠ .

٢ ــ احمد شبلي ، التأريخ الاسلامي : ٢٠٩ ، محمد علي الحسن ، العلاقات الدولية في الاسلام : ١٥٤ .

وعملوا إلى جانب ذلك على تجريد الرسالة الإسلامية من كل فضيلة، ونسبوا هذه الفضائل إما إلى اليهودية والمسيحية [1]، وإما إلى اليونان [2]. وإما إلى الرومان [3]. وزعموا أن محمدا عليه السلام أخذ دينه من هذه المصادر، ووصفوه بأوصاف هو بريء منها كل البراءة، كما وصفوه بأنه زعيم كغيره من أصحاب الزعامات التي مرت في تاريخ العرب والمسلمين، ليجردوه من النبوة، ويبعدوا عنه صفة الوحي، ويفصلوه عنه .

مناقشة هذه الشبهة :

نقول : لقد ثبت بصورة قاطعة وبالدليل القاطع أن الدعوة الإسلامية دعوة عالمية، وأنها ليست محصورة في جزيرة العرب، ولا قاصرة على من يعيش في جزيرة العرب. فقد ورد في القرآن الكريم الآيات الصريحة في عموم الرسالة الإسلامية، مثل قوله تعالى ﴿ **قل يا أيها الناس إني رسول الله اليكم جميعا** ﴾[4]. وقوله سبحانه : ﴿ **وما ارسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً** ﴾ [5]. وقوله سبحانه : ﴿ **إن هو إلا ذكر للعالمين** ﴾ [6].

فهذه الآيات وغيرها تبطل دعوى كل من يزعم أن الرسالة الإسلامية خاصة بالعرب، أو ينكر أن الرسالة الإسلامية ليست رسالة عالمية .

ويؤيد هذا ما جاء في الحديث الصحيح : كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى كل أحمر وأسود من الناس [7].

ومن منطلق أن الرسالة الإسلامية رسالة عالمية، قام النبي ﷺ بالكتابة إلى الملوك والأمراء الذين كانوا في عصره يدعوهم إلى الإسلام، والانضواء تحت راية التوحيد، فكان عمله عليه الصلاة والسلام تطبيقا للتعاليم القرآنية .

ومن المهم في هذا الموطن أن ننقل كلمات للفيلسوف الالماني ذائع الصيت (جوته) حيث يقول « وهكذا وجب أن يظهر الحق ويعلو، كما نجح في هذا محمد ﷺ الذي أخضع العالم كله بكلمة التوحيد » أي الإسلام [8].

فبعد رجوع المسلمين من الحديبية في أواخر سنة ست من الهجرة، وقد أصبح الطريق آمنا من قريش،

---

١ ــ ذهب إلى ذلك المستشرق (ريتشارد بل) .
٢ ــ ذهب إلى ذلك المستشرق الفرنسي (دنيان) .
٣ ــ ذهب الى ذلك المستشرق (شيلدون آموس) .
٤ ــ الأعراف : ١٥٨.
٥ ــ سبأ : ٢٨.
٦ ــ ص : ٨٧ .
٧ ــ متفق عليه .
٨ ــ محمد نبهان الخباز ، الاصطفا في سيرة المصطفى:٣/٤٠.

كاتب النبي ﷺ ملوك الأرض والأمراء يدعوهم إلى الإسلام، واتخذ إذ ذلك خاتما من فضة نقش عليه « محمد رسول الله » فكان أول كتاب وجهه إلى هرقل، وجاء فيه : بسم الله الرحمن الرحيم من رسول الله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد : أسلم تسلم....

وكان الكتاب الثاني إلى الحارث بن أبي شمر الغساني.
وكان الكتاب الثالث إلى كسرى بن هرمز عظيم الفرس .
وكان الكتاب الرابع إلى المقوقس : جريج بن ميناء عظيم القبط .
وكان الكتاب الخامس الى النجاشي أصحمه ملك الحبشة .
وكان الكتاب السادس إلى صاحب اليمامة هوذة بن علي .
وكان الكتاب السابع إلى أمير البحرين المنذر بن ساوي التميمي .
وكان الكتاب الثامن إلى ملكي عمان (جيفر وعبد) .

ثم ان الحجة التي أبداها هؤلاء المستشرقون لا تنهض دليلا على ادعائهم، وهي في الحقيقة حجة متهافتة متهاوية. لان حقائق السنّة النبوية انما تستقيها من منابعها الأصيلة، ومن مصادرها الموثوقة التي نقلها المحدثون والمؤرخون الثقات، من أمثال البخاري، ومسلم، والترمذي، وغيرهم من أصحاب السنن، والطبري وغيرهم، من جهابذة العلماء الذين نقلوا لنا سنّة النبي ﷺ وتاريخ الإسلام والمسلمين، وهم عندنا ــ وهو الحق ــ فوق الشبهات. وقد تحروا الدقة والامانة في النقل، ونحن إن صحت الرواية بعد التمحيص قبلناها،وإلا رددناها ملتزمين الموضوعية التامة في الحكم على الأمور .

فلقد ثبت في كتب السنّة وكتب التاريخ المعتمدة وكتب السير الصحيحة [1]. أن رسول الله ﷺ وجه الكتب المذكورة إلى الملوك والأمراء خارج الجزيرة العربية، وبعض هذه الكتب محفوظة في الاستانة بما يشهد على صحتها، والرد على هؤلاء الخصوم المنكرين .

على أن ما قاله هؤلاء المستشرقون الذين أنكروا كتبه ﷺ إلى الملوك والامراء مردود عليهم، ذلك لأن هؤلاء الملوك استهانوا بهذه الكتب فاغفلوها ولم يثبتوها في سجلاتهم ولا في تواريخهم ، وبخاصة فإن بعضهم مزق كتاب النبي ﷺ ، كما فعل كسرى استكبارا، فهو حين وصله الكتاب مزقه، فلما بلغ النبي ﷺ ذلك قال : مزق الله ملكه كل ممزق [2]. وهذا ما حدث بالفعل فإن الله مزق ملكه .

ومما يدل على أن رسول الله ﷺ كتب للمقوقس أمير مصر من جهة قيصر، رد المقوقس على الرسول ﷺ بكتاب واهدائه له بجاريتين، وإحدى الجاريتين مارية التي تسرّى بها ﷺ ورزق منها بولده إبراهيم .

---

١ ــ وذلك كسيرة ابن اسحق ، وسيرة ابن هشام، والكامل لابن الاثير، والمواهب اللدنية للزرقاني، وتاريخ الطبري، وغيرها من الكتب المعتبرة في الشرق والغرب .

٢ ــ محمد الخضري بك ، نور اليقين في سيرة سيد المرسلين : ١٨٨ .

وقد تكون يد التدمير قد أتت على الرسائل في الاضطرابات الكثيرة التي نزلت بهذه الدول بعد ارسال الكتب .

على أن بعض المستشرقين قد ذكر هذه الكتب، وأيد إرسالها، بل ونفى ان يكون الرسول ﷺ قد قصّر في ذلك. ومن هؤلاء المستشرقين « ولز » الذي قال : إننا لا نعتقد أن الرسول ﷺ يتوانى في إرسال كتب يدعو فيها لدين الله، وقد أُتيحت له الفرصة بعد مهادنة قريش، فطبيعة الدين الإسلامي، انه دين للناس جميعا [1].

وأخيرا فإن عدم وجود الكتاب عند الملوك في سجلاتهم ليس دليلا على أن الرسول ﷺ لم يقم بإرسال الكتب. كيف وأن الكثير جدا قد غاب ذكره في التأريخ، ومع ذلك فقد كانت الرواية هي المسجل للحقائق، وقد نقل إلينا بالطرق الصحيحة مكاتبة النبي ﷺ للملوك، وليس في ذلك شك عندنا .

وعلى كل حال، فليس هناك أمة من الأمم عنيت بحفظ النصوص التي تؤلف أصول دينها أشد من عناية علماء المسلمين في سلسلة أسنادهم. حدثنا فلان عن فلان عن فلان عن رسول رب العالمين، فهذا السند الذي اعتنى به أئمة الحديث في أمانة التبليغ هو من خصائص هذه الأمة، لا يشاركهم فيه غيرهم من سائر الأمم، ووقفوا على أحوال الرواة بالبحث عن مواليدهم، وأسمائهم، وكناهم، وألقابهم وبلدانهم، ورحلاتهم، وأمانتهم، وثقتهم، وعدالتهم، وضبطهم، وغير ذلك من كذب، أو غفلة، أو علة، أو نسيان، وما إلى ذلك ، ووصفوا كل واحد منهم ما دام قد تصدى للرواية في سجل يجمع كل هذا حتى تعرف حقيقته .

وقال الإمام العامري وهو يوازن بين المسلمين وبين أصحاب الديانات الأخرى : فاما الاسلاميون فإن حملة الآثار منهم قد تتبعوا أخبار رسول الله ﷺ ، وأخبار صحابته، والتابعين لهم، تتبع الضنين بها، والمشفق على فوات شيء منها، فعرفوا كافة النقلة بأساميهم وكناياتهم وأنسابهم، ومدد أعمارهم، وتاريخات أزمنتهم، ووقت وفاة كل واحد منهم، وعدد من خدمه، وصحبه، وحمل عنه، ومقدار ما روي من حديثه [2].

---

١ ــ محمد علي الحسن، العلاقات الدولية في الإسلام : ١٥٤.

٢ ــ أبو الحسن العامري، كتاب الاعلام بمناقب الإسلام : ١٨١.

الخـــاتمـــة

بعد هذه الجولة الاستطلاعية السريعة التي تناولت شبهات أثيرت حول السنّة النبوية وحجيتها في التشريع الإسلامي، يجد القارىء ويحس أن هذه السنّة ابتليت في الماضي والحاضر بأناس أنكروا حُجيتها في التشريع .

ولا ريب أنها شبهات ذات جذور مفتعلة للغض من قيمة الدين الحنيف الذي به وحده هداية الإنسان ورقيه وتحقيق كرامته .

وخصوم الإسلام لا يفرغون من حملة على الكتاب والسنّة إلا ويثيرون غيرها. فهي على ما يبدو خطة متحركة، وخطة حانقة. ومن خلال ابرازهم هذه الشبهات وتضخيمها نشهد قيام استراتيجية أساسها العمل المباشر الشامل الجذري ضد القرآن والسنّة. ويبدو أيضا أنهم يرمون عن قوس واحدة ويتساندون تساند الفريق الواحد لتوجيه الفكر نحو إضعاف الثقة بأصول الإسلام من كتاب وسنّة وإجماع وتشويه صورة الإسلام المثلى .

فهذه الجهات، كما يتراءى لي بعد الإطلاع، والبحث، والتقصي، هي مخربة دائما، فإنها ترسبت لديها روح الهجوم، وتأصلت في قلوبها روح العدوان، ونبعت في عقولها روح التخريب .

ولا ينبغي أن يستهين العلماء بهذه الطعون والشبهات، فإنها يمكن أن تلحق أفدح الأضرار، وأسوأ الآثار في المعارف الإسلامية، وفي عقول المسلمين في الحاضر والمستقبل، وبخاصة فإن وسائل الطباعة والنشر واسعة الانتشار بصورة مذهلة .

والأكثر خطرا من ذلك أن يجعل الباحثون المسلمون من بحوث الاستشراق مصادر لبحوثهم، ومراجع لمؤلفاتهم، فيزيدون الأمر تعقيدا بتسميم الاجواء الفكرية والأوساط العلمية بمثل هذه الآراء .

ومن هنا فإنه ينبغي أن يقف العلماء من هذه القضية موقف الحذر والمعارضة والتفنيد، وأن يقفوا منها موقف الجد، بالحُجج الدامغة، والبراهين الساطعة، لابطال هذه المطاعن، وازالة تلك الشبهات التي يُثيرها أعداء الإسلام والمسلمين بصورة متوالية .

والحقيقة أن السنّة النبوية تؤلف البيان النبوي للقرآن الكريم قولًا وفعلًا وتقريراً. وذلك أن الإعجاز القرآني اقتضى بحكمة الله الحكيم أن يكون في القرآن مجمل ومفصل، وعام وخاص، ومطلق ومقيد، ومحكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ وغير ذلك، واقتضى هذا الإعجاز أن يكون إلى جانبه وحي غير متلو

يبين مجمله، ويخصص عامه، ويقيد مطلقه، ويفسر نصوصه حسب الحكمة الإلهية بأقوال النبي وأفعاله وتقاريره. فما ورد في القرآن مجملاً، أو مطلقاً، أو عاماً، أو خاصاً، أو محكما، فإنه تطلب البيان من النبي ﷺ باعتبار أنه وحي يوحى وما ينطق عن الهوى. فالحكمة الإلهية اقتضت أن يفسر الوحي بالوحي، ويقيد الوحي بالوحي، ويخصص الوحي بالوحي، ويؤكد الوحي بالوحي، واقتضت الحكمة الالهية أن لا يتدخل عنصر غريب عن الوحي للقيام بهذه المهمة. لأن البشر لا يعلمون بعقولهم ماذا يريد الله منهم، ولا يعلمون أيضا ماذا وراء النصوص من علل وأحكام إلا عن طريق النبي ﷺ : ﴿ **وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُزل إليهم** ﴾[1].

فالسنّة النبوية وضعت أيدينا على معالم القرآن، وأسراره، وأبعاد نصوصه، وأهدافه، وأحكامه. أضف الى ذلك أن أسباب النزول تلقي ضوءا ساطعا على معاني الآيات القرآنية، وأحكامها التشريعية .

ومن هنا فإن السنّة النبوية تؤلف ركيزة أساسية من ركائز الدين إلى جانب القرآن الكريم. فهي الأصل الثاني من أصوله المكينة العتيدة، يدرك هذا كل من درس الإسلام وعرفه وآمن به، ولذلك كان شأنها خطيرا في الدين ، وعظيما في الشريعة، ولا نستغرب أن تحظى هذه السنّة الشريفة بالعناية الكبيرة من علماء الأمة الإسلامية، مفسرين، ومحدثين، وفقهاء، ومتكلمين، ولغويين، وأصوليين، وغيرهم، في الماضي والحاضر .

وتحت الشعار النبوي القائل : « عليكم بسنتي » ينبغي أن نعزز الدراسات في الحديث، والبحوث في السنّة، فان أجيال المسلمين شيوخا وشبابا رجالًا ونساء ينتظرون من العلماء الشيء الكثير في هذا الميدان، لأنهم يرغبون في أن يحتذوا خطى هذا النبي في سنته، ومن حقهم على العلماء أن يدرسوا سنّة النبي بصورة عميقة، وأن يطلعوا عليها خالية من أي كدر .

وان هذا الشعار، وغيره من الشعارات التي أعلنها النبي ﷺ، يجعل المسلمين ملتهبين حماسة في رغبة وطيدة لدراسة السنّة لتبقى مصدر قوة معنوية وروحية تدفعهم إلى تحقيق المنجزات الجديدة في حياتهم الحاضرة والمقبلة في كل الميادين .

ونعتقد جازمين أن هذه الندوة التي تبحث « السنّة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة » تعتبر خطوة مباركة في توطيد السنّة النبوية في المجتمعات الإسلامية وخارجها .

ونتمنى على المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية « مؤسسة آل البيت » أن يوالي الاهتمام بهذه السنّة الشريفة بما يتفق ويتناسب مع مكانة هذا البلد الذي يقوده آل البيت الهاشمي الكرام، ويرعى مسيرته جلالة الملك الحسين بن طلال، أعزه الله وأدامه .

---

١ ــ النحل : ٤٤.

وانني أتمنى مخلصا لو يحقق هذا البحث الهدف الذي سطر من أجله، وأتمنى أن ينال اهتمام السادة المشاركين في هذه الندوة المباركة، وأتمنى على الله أن يكون قد كتب في سجل عملي لاجده في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

والله من وراء القصد...

المـراجـــع

ابـــن الأثيـــر الجـــزري جامع الأصول في أحاديث الرسول. نشر وتوزيع مكتبة الحلواني. مطبعة الملاح. دار البنان ١٣٨٩ ــ ١٩٦٩.

أحمـــــد شلبـــــي موسوعة التأريخ الإسلامية. الطبعة الثامنة ١٩٧٨. الناشر : مكتبة النهضة المصرية، القاهرة .

البخـــــــاري صحيح البخاري، الناشر : دار إحياء التراث العربي، بيروت.

برهـــان الديـــن الحلبـــي الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، حققه وعلق عليه صبحي السامرائي. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني ــ بغداد .

ابـــن حجـــر العسقـــلانـــي تهذيب التهذيب، الطبعة الأولى ١٣٣٧هـ. دائرة المعارف النظامية / الهند .

ابـن حجـر الهيثمـي المكـي الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، الناشر : مكتبة القاهرة .

ابـــــن حنبـــــل مسند الإمام أحمد بن حنبل، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ ــ ١٩٧٨م، الناشر : المكتب الإسلامي للطباعة والنشر / بيروت .

ابـــن قيـــم الجـوزيـــة مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية .

أبـــو الحســـن العـامـــري الإعلام بمناقب الإسلام، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ / ١٩٦٣م .

احمد بن حجر آل بوطامي البنعلي سبيل الجنة بالتمسك بالقرآن والسنّة، مطابع قطر الوطنية ــ ١٤٠٦هـ.

أنـــور الجنـــدي مشكلات الفكر المعاصر في ضوء الإسلام، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .

خالـد بن محمـد علي الحاج السنّة مفتاح الجنة الطبعة الأولى ١٤٠١هـ /١٩٨١م.

الخطيـــب البغـــدادي شرف أصحاب الحديث / من منشورات جمعية أهل الحديث الباكستان العربي مطبعة ربن ــ باكستان العربي .

خليـل بن كيكلـدي العـلائي جامع التحصيل في أحكام المراسيل، الطبعة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، الدار العربية للطباعة / العراق .

الذهبـي : أحمـد عثمـان ميزان الإعتدال في نقد الرجال : دار إحياء الكتب العربية،عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى : ١٣٨٢هـ ــ ١٩٦٣م .

صـديـق حسـن خـان « السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج » طبعة قطر.

القاري : علي بن سلطان من مرقاة المفاتيح ؛ شرح مشكاة المصابيح، الناشر المكتبة الإسلامية.
عبد الله زيد آل محمود سنّة الرسول شقيقة القرآن، مطبعة قطر الوطنية : ١٣٩٩هـ.
عبد الوهاب خلاف علم أصول الفقه، الطبعة العاشرة : ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .
عبد اللطيف السبكي الوحي إلى الرسول محمد ﷺ ،من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية / القاهرة ١٣٩٧ هـ ــ ١٩٧٧م .
علي عبد العظيم أقلام مسمومة تهاجم الإسلام ــ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٧هـ /١٩٧٧م .
محمد الأحمدي أبو النور شذرات من علوم السنّة : من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية / القاهرة ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م.
محمد الخضري بك نور اليقين في سيرة سيد المرسلين، الطبعة السادسة، الناشر : دار الكتب العلمية / بيروت.
محمد الغزالي مستقبل الإسلام خارج أرضه، إدارة إحياء التراث الإسلامي / قطر، الطبعة الأولى : ١٩٨٤م، الناشر مؤسسة الشرق للعلاقات العامة / عمان ــ الأردن .
محمد علي الحسن العلاقات الدولية في الإسلام.
الدكتور مصطفى السباعي السنّة ومكانتها في التشريع.
مصطفى كمال التارزي أضواء على السنّة النبوية : دارة الشؤون الدينية / تونس ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
محمد علي حسن : العلاقات الدولية في الاسلام.
محمد مصطفى الأعظمي دراسات في الحديث النبوي وتأريخ تدوينه، مطابع جامعة الرياض .
محمد محمد أبو زهو الحديث والمحدثون، مطبعة مصر ، الطبعة الأولى
محمد نبهان الخباز « الاصطفا في سيرة المصطفى » إدارة أحياء التراث الإسلامي قطر : الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ /١٩٨٦م .
نور الدين عتر « منهج النقد في علوم الحديث » : دار الفكر ، دمشق، الطبعة الثانية : ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م.

تعليق الدكتور ظفر اسحق الأنصاري ★

بسم الله الرحمن الرحيم

يجدر بنا أن نتوجه بالشكر إلى فضيلة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي مقدم هذا البحث على الجهد المشكور الذي بذله في اعطاء فكرة واضحة عن الشبهات الرئيسة التي تثار حول السنّة النبوية الشريفة، وعن رد هذه الشبهات، والتي حصرها في سبعة موضوعات (صفحة ٩). لقد دلل الباحث الفاضل على سعة اطلاعه، وعلى استيعابه للموضوع الذي تناوله، وعلى إحاطته بما كتب حوله قديما وحديثا .

الا أنه لم يشر إلى بعض الأعمال ذات الأهمية البالغة، مثل أبحاث الدكتور فؤاد سركين، وأبحاث الدكتور محمد حميد الله ، وأبحاث الدكتورة (نبيهة عبود) .

كما يبدو أن الباحث الفاضل لم يشر بصورة مباشرة إلى أعمال الباحثين الغربيين أمثال جولد زيهر، وشاخت، وغيرهما، ممن قاموا بحملات نقدية ضد الحديث والسنّة. ولعل عذره في ذلك يرجع إلى أن هذه الأعمال نشرت بلغات غير العربية، ولو أنه أشار إلى هذه الأعمال، واستفاد منها، لزادت قيمة هذا البحث القيم .

ومع وجود هذه الملاحظات فإن البحث يعد ضمن الأبحاث القيمة المفيدة.

ولا تعد مداخلتي في الصفحات التالية أكثر من هامش على متن جيد لباحث جليل .

ان من النظريات الأساسية التي نالت قبولًا عاما لدى الباحثين الغربيين المشتغلين بدراسة تاريخ صدر الإسلام أن أحاديث الرسول ﷺ ــ أو آثار صحابته، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ــ هي بالجملة تتعلق بعهد متأخر عن العهد الذي تنسب إليه، يعني عهد الرسول ﷺ والصحابة، فزعموا أن ظهور الأحاديث لم يكن إلا نتيجة مجتمعة لنسبة مجموعة من الآراء الشخصية بواسطة سلسلة من الرواة إلى الرسول (عليه الصلاة والسلام) وإلى صحابته. وإن الدافع الرئيس للقيام بهذه العملية هو الاعتماد على تلك الشخصيات المحترمة لتوثيق نظرياتهم. وبعبارة أوضح وأبسط، فان أصحاب هذا الموقف يزعمون أن مجموعة الأحاديث النبوية ليست إلّا نتيجة لتزوير على نطاق كبير قام به أصحابه بدافع ديني .

وان نزعة الإعتراض على وثوق الأحاديث، وبالأحرى نزعة رفضها، ظهرت بوضوح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في مؤلفات كبار المستشرقين من أمثال وليم موير، والوئز سبرنكر،

★ مدير عام مركز البحوث الاسلامية ــ الجامعة الاسلامية ــ إسلام آباد ــ باكستان.

والفريدفون كريمر، وثيودور نولدكه [1]. ولكننا نجد في كتابات إغناص جولد زيهر (الذي كرس الجزء الثاني من مؤلفه « الدراسات المحمدية » لدراسة ظاهرة الحديث) تعبيراً أوضح وأشد لهذه النزعة .

وان لبّ ما وصل إليه جولد زيهر عبارة عن القول بأن الأحاديث لا تمثل إلا الاتجاهات والآراء الموجودة في القرنين الثاني والثالث الهجري، وقلما تلقى ضوءاً على بداية القرن الأول الذي ينسبها إليه أصحابها. وما لبث أن حظي هذا الرأي بقبول عام لدى المستشرقين من أهل الغرب، وظل أمراً ثابتا في أذهانهم.

وجاء بعد جولد زيهر عدد من المستشرقين الذين استخدموا الأحاديث بكثرة مصدراً للدراسات عن صدر الإسلام ، وأبرز هؤلاء اثنان هما : أ.ج. وينسنك، وجوزف شاخت. أما وينسنك فأخذ الأحاديث المتعلقة بالعقيدة والكلام لدراسات تطور العقيدة الإسلامية، واختار في دراسته الاتجاه نفسه الذي اختاره جولد زيهر [2]. ولكن جوزيف شاخت عُني بمصادر الفقه الإسلامي، فقام بدراسة الأحاديث ودورها في نمو الفقه الإسلامي، وفي تطور كل من النظريات الفقهية والآراء التشريعية، فهو لم

---

١ ــ للمؤلف .

« **The Early Development of Islamic Fiqh in Kúfah with Special Reference to the Works of Abu Yusuf and Shaybani** ».

وهي رسالة دكتوراه (مطبوعة على الآلة الكاتبة) قدمها المؤلف إلى معهد الدراسات الإسلامية بجامعة ماكجيل بمونتريال عام ١٩٦٦م، (ص ١٩٣ وما بعدها) والهوامش المتعلقة بها . (وسوف نشير إليها ب : الأنصاري ، « Early Development ».

ولدراسة ظهور الاتجاه المتشكك بين المسلمين نحو الأحاديث ، كتب :

« **G. H. A. Juynboll, The Authenticity of the Tradition Literature : Discussion in Modern Egypt.** Leiden, . 1969.

٢ ــ هناك استثناءات جديرة بالملاحظة وأبرزها الأستاذة نابية أبوت (Nabia Abbott) ففي كتابها :

« **Studies in Arabic Literary Papyri, II:Quranic Commentary and Tradition.** Chicago, 1967 », قامت الاستاذة المذكورة بجمع شواهد واضحة تثبت منتهى المبالغة في الرأي المذكور بل بطلانه. ومن بين الدراسات الأخرى التي نقضت هذا الموقف لأسباب متعددة، يمكن الاستفادة من :

« **Fuat Seizqin, Geschichte des Arabischen Schrifttums,** Vol, 1, Leiden.

ولتكوين فكرة موجزة عن قيمة أعمال هذين المؤلفين ثمة كتابان :

C. J. Adams, Islamic Religious Tradition, in L.

Binder, ed., The Study of the Middle East. New York. London. Sydney and Toronto, 1976.

ومعهما كذلك دراسة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي التي تنتقد موقف شاخت :

Studies in Early Hadith, Beirut, 1968.

وهناك كتاب مهمّ آخر صدر مؤخراً وصاحبه يختار أساساً اتجاه جولد زيهر وشاخت، وهو :

G. H. A. Juynboll, Muslim Tradition : Studies in Chronology, Provenance and Authorship of Early Hadith. Cambridge, London, New York, 1983.

يصادق على النظرية الأساسية لجولد زيهر فحسب، بل تعدّاها إلى حد كبير، فخرج بدعوى أن وصل رواية الأحاديث بالعهد النبوي أمر وقع متأخرا جدّاً في تاريخ الإسلام، وأن عددا كبيراً من الأحاديث التشريعية تم نشرها بعد سنة ١٥٠هـ التي بدأ فيها ــ على حد رأيه ــ « العهد الادبي » [١] للأحاديث، ويعنى بذلك نقل الأحاديث بصورة مكتوبة. فكان التشكك عند شاخت أشد مما كان عند جولدزيهر، وهذا يتضح من القاعدة المنهجية التي استنبطت مما توصل إليه جولدزيهر كما يدعي شاخت، وجاء التعبير عن ذلك في كلام شاخت :

« ... لا بد من اعتبار كل حديث تشريعي عن النبي ﷺ كتعبير موضوعي عن رأي تشريعي اتخذ في عهد لاحق، ما لم يثبت العكس، ولا يمكن اعتباره كبيان موثوق به » [٢].

فكان هذا موقف شاخت في كتابه : (Origins of Muhammadan Jurisprudence). الذي ظهر في عام ١٩٥٠م ولما ظهر كتابه الثاني : (Introduction to Islamic Law) بعد ١٤ سنة بدا ان هذا المستشرق انتقل إلى رأي متطرف أكثر من ذي قبل فقال فيه : « يكاد يكون من المستحيل توثيق أي من هذه الأحاديث فيما يتعلق بأمور التشريع الديني » [٣].

وقد استدل شاخت بعدم ورود كثير من الأحاديث في بعض المصادر في الفترة المتقدمة، على عدم وجودها في تلك الفترة، وهذا الاستدلال حسب تعبيره كان كالآتي :

« ان أحسن طريق لاثبات عدم وجود حديث في عهد معيّن، هو أن نظهر أن ذلك الحديث لم يستعمل كدليل فقهي في نقاش يستوجب الاستدلال بذلك الحديث لو كان بالفعل موجودا ... ويؤيد هذا النوع من الاستدلال ما جاء في كلام الشيباني حيث يقول :

---

١ ــ ويمكن الاطلاع على الدراسات الأخيرة حول التأريخ الابتدائي للعقيدة الإسلامية ولا سيما استعمال مواد الحديث فيها، في كتاب يوسف فان إس :

Josef Van Ess, **Zwitchen Hadit and Theologie : Studien Zum Entehten Pradistianatianischer Uberlieferung,**
Berlin and New York, 1975.

ومعه أيضا المؤلف الأخير لميشيل كوك :

Michael Cook, **Early Muslim Dogma : A Source Critical Study.** Cambridge and New York, 1981.

٢ ــ يوسف شاخت :

« **The Origins of Muhammadan Jurisprudence** »,III impression, Oxford, 1959, p. 149.

وسوف نكتفي بالاشارة إلى هذا المصدر بذكر : **Origins** فيما بعد .

٣ ــ يوسف شاخت :

« **An Introduction to Islamic Law** » London 1964, p. 34.

وتكون الاشارة اليه فيما بعد : **Introduction,**.

« وليس عندهم في هذا أثر يفرقون به بين هذه الأشياء. فلو كان عندهم جاؤونا به فيما سمعنا من آثارهم » (الشافعي، كتاب الأم، الجزء السابع، ص ٢٨٨)، فيمكننا أن نفرض أن الأحاديث التشريعية التي تعنينا قد أوردها أصحاب الآراء الفقهية لدعم مواقفهم وبعدئذٍ سرعان ما انتشرت هذه الأحاديث [١].

ولكن عندما يعتمد شاخت على هذا الاستدلال، فإنه لا يراعى ضوابط الاستدلال التي وضعها بنفسه، أي : أنه يفرض عدم وجود حديث ما في عهد معيّن إذا لم يستعمل ذلك الحديث كدليل في نقاش يستوجب الاستشهاد به » [٢]. ويشعر استخدامه المتطرف لهذا الدليل بأن العلماء المسلمين في القرنين الثاني والثالث الهجريين ربما كانوا في حالة دائمة من المناقشة، وهو افتراض يرفضه العقل السليم بداهة .

ان هذا المقال لا يتعلق بموضوع وثوق الأحاديث، ولا بآراء شاخت في هذا الموضوع بالجملة، ولكن يعنى خاصة باستدلال شاخت المبني على إنكار وجود خبر أو أثر بناء على سكوت المصادر عنه، وهو ما يقوم عليه موقف شاخت من انكار وثوق الأحاديث بصفة عامّة .

ان قراءة عابرة لكتاب Origins توضح أن قاعدته في البحث واستدلاله سطحيان للغاية ،وسيكون من اللامعقول الموافقة على هذا الاستدلال إلا إذا سلّمنا بالافتراضات التالية :

١ ــ أنه خلال القرنين الأولين لم يذكر رأي فقهي الا وقد ورد معه بيان دلائله ، وبخاصة الأحاديث التي تؤيد ذلك الرأي الفقهي .

٢ ــ أنه ما من مجموعة من أحاديث معلومة عند فقيه (أو محدث) الا وهي معلومة أيضا عند جميع الفقهاء (المحدثين) في زمنه .

---

١ ــ **Origins** ص ١٤٠ وما بعدها .

وللعثور على مثال أورده شاخت بنفسه، وهو ينقض افتراضه الذي يبتني عليه استدلال شاخت نفسه **Origins**، ص ١٤٢، تحت عنوان : « الأحاديث التي وجدت في الفترة بين الأوزاعي ومالك ». وهنا يعترف شاخت بضرورة « الحذر في استعمال الدليل المبني على سكوت المصادر » رغم أنه يستعمله مرارا عديدة ويبيح لنفسه ذلك بعد أن حذّر الآخرين منه. والجدير بالملاحظة أن شاخت يستعمل بكثرة كتب عهد متأخر مصدراً للآراء المتداولة خلال القرنين الأول والثاني ، وهذه الطريقة هي مخالفة صريحة لما وضعه هو من الأصول. (المصدر نفسه ص ١٤٠ وما بعدها). فأورد شاخت دليلا اعتمد عليه الشيباني في تأييد مذهبه، مثلا على اساس كتاب من كتب القرن الخامس المتأخر وهو « المبسوط » للسرخسي (المتوفى حوالي ٤٨٣ هـ) وعلّق عليه قائلا :

« ان الشيباني يبني استدلاله بطريقة ماهرة، ويدخل تمييزا منصفا، وهذا كما يبدو، هو الدليل الذي اعتمد عليه الشيباني في الواقع » (**Origins** ص ٢٧١).

وهكذا يورد رأيا ينتسب إلى القرن الثاني الهجري على أساس رواية عياض (المتوفى ٥٤٤هـ) ذكرت في شرح الموطأ للزرقاني (المصدر نفسه ص ١٠٧ وبعدها) أمثلة أخرى على هذا اوردها المصدر نفسه ص ٢٧٣ و٣٠٣ وفي أماكن كثيرة أخرى .

٢ ــ **Origins** ص ٢٧١ .

٣ ــ أن جميع الأحاديث التي « نشرت » في عهد معيّن، قد دوّنت تدوينا كاملا، وصارت مشهورة على نطاق واسع، وأصبحت محفوظة تماماً، بحيث أننا اذا لم نجد حديثا في كتاب من كتب أحد العلماء المعروفين فهذا يعني بالضرورة، عدم وجود ذلك الحديث في عهده، سواء في منطقته أو في سائر أنحاء العالم الاسلامي آنذاك .

ولا يتفق أي من هذه الافتراضات مع الشهادات التاريخية، بل يمكننا أن نثبت بصورة إيجابية أنها لا تنسجم مع الحقائق المعروفة عن ذلك العهد. وسيتضح هذا بما نبينه فيما يأتي :

ان أقدم كتب الحديث التي وصلت إلينا تم تأليفها حوالي منتصف القرن الثاني وما بعده وبعضها منذ القرن الأول [١]. وكان لتأليف هذه الكتب طائفة من الأسباب منها الحرص على حفظ الآراء التي إتبعها شيوخ المؤلف ، وعلى الأخص الآراء المقبولة في مذهبه في الجملة، ولهذا السبب كان أولئك المؤلفون يكتفون بتسجيل آراء مذاهبهم، ولم يهتمّوا بالضرورة ببيان الأحاديث عن الرسول ﷺ، أو عن الصحابة، رضي الله عنهم، لتأييد تلك الآراء [٢].

ومن المعلوم قطعا أن كثيراً من الآراء المستنبطة من القرآن الكريم قد سجّلت في هذه الكتابات بدون أي إحالة إلى الآيات القرآنية المتعلقة بها [٣]. وهناك شهادة كافية تثبت أن الأمر كان كذلك بالنسبة إلى الأحاديث أيضاً، كما توجد لدينا أمثلة كثيرة لقيام فقيه ببيان مذهبه في قضية معينة، وعدم التزامه بالاحالة إلى الحديث الذي يؤيد مذهبه أو يتعلق به، مع أنه يمكن البرهنة على أن ذلك الفقيه كان مطّلعا على ذلك

---

١ ــ يرى شاخت أن العهد الأدبي في التاريخ الفقهي الاسلامي يبدأ حوالي سنة ١٥٠هـ (مقالة يوسف شاخت بعنوان : « التطور الابتدائي وخلفية ما قبل الإسلام للفقه » في مجموعة مقالات صدرت بعنوان : « القانون في الشرق الأوسط » حققها مجيد خدوري وجي ليبيسنني ، واشنطن ١٩٥٩م ، ج ١، ص ٥٠) كما يبدو جوهر رأي مارجوليث مثله تماما في كتاب س ، مارجوليث :

The Early Development of Mohammadanism لندن، ١٩١٤م، صفحات ٣٩ وما بعدها). وفي اعتقادنا ان تأليف الكتب بدأ في عهد متقدم، ولكن قلّما يوجد الآن أي من هذه الكتب. وعلاوة على ذلك فإن المجموعات القديمة كانت مختصرة وغير مدونة تدوينا كاملا . ولما ظهرت الكتب الشاملة لم تبق الحاجة إلى الكتب المتقدمة واندثرت بمرور الزمن ، وللاطلاع على العهد المتقدم للحديث ثمة كتاب فؤاد سيزكين بعنوان :

« Geschichte des Arabischen Schrifttums »

الذي سبقت الإشارة إليه، وكذلك نابية ابوت (Nabia Abbotte) التي سبقت الإشارة إلى مؤلفها، وأيضاً محمد مصطفى الأعظمي :

« Studies in Early Hadith » .

المذكور سابقا.

٢ ــ الأنصاري : **« Early Development »** .

الصفحات ٦٢ وما بعدها ، و٢٢٥ وما بعدها .

٣ ــ المصدر نفسه.

الحديث [1]. ويكون من المفيد البحث عن الأحاديث التي وجدت في الكتب السابقة، ولكنها لم تذكر في الكتب اللاحقة ، وهذا يعني إمكان العمل على طريق معاكس لافتراض شاخت ، وهذا سوف يأتي بنتائج مهمة للغاية، لأنه إذا كان من الممكن ــ وهو في نظرنا من الممكن ــ أن نثبت أن كثيراً من الأحاديث الواردة في كتب متقدمة لا توجد في كتب متأخرة، فضلا عن الكتب المعاصرة، وكان ذلك لأن فقهاء العصر الذي نتكلم عنه لم يعتبروا أنفسهم ملزمين بذكر الأحاديث الكثيرة التي عرفوها ولو كانت مؤيدة لآرائهم. فهذا كلّه يضع استدلال شاخت موضع شكوك خطيرة. وفي الصفحات الآتية نقوم بعرض دراسة مقارنة لطائفة من الآراء الفقهية لبعض فقهاء القرن الثاني لكي نظهر بطلان افتراضات شاخت .

فنبدأ هذه الدراسة بالمقارنة بين الموطأ للإمام مالك والموطأ للامام محمد بن الحسن الشيباني. فالموطأ للإمام مالك، كما نعلم، يشتمل على الآراء الفقهية لأهل المدينة، وهو في الوقت نفسه من أقدم مجموعات الحديث ، وكان الامام مالك (المولود حوالي ٩٥ هـ) المؤسس للمذهب المالكي، أكبر سناً من الإمام الشيباني (المولود في ١٣٢هـ) الذي ينتمي إلى مذهب الإمام أبي حنيفة (المتوفى ١٥٠هـ) في الفقه، وقد أعد الشيباني نسخة لموطأ الامام مالك. فبالاضافة إلى إيراد ما ذكر الإمام مالك من آراء، وما جمعه من أحاديث، تحتوي نسخة الإمام الشيباني على الآراء التي اختلف فيها مذهبه مع الامام مالك. وتتلو هذا أحيانا أحاديث تؤيد آراء مذهب الشيباني .

وهناك روايات كثيرة في الموطأ للامام مالك ــ رحمه الله ــ لا توجد في الموطأ للشيباني، مع أن

---

١ ــ تجد على سبيل المثال كتاب الاثار لأبي يوسف (رحمه الله) (القاهرة ١٣٥٥هـ ، تحت رقم ١٠٤٨)، وقارنه بآثار الشيباني (رحمه الله) (كراتشي، طبع حوالي ١٩٦٠م) تحت رقم ٨٧٨، فيظهر من ذلك أن رأيا فقهياً معينا أورده أبو يوسف (رحمه الله) كحديث عن رسول الله ﷺ ورواه إبراهيم، يذكره الشيباني (رحمه الله) في آثاره كرأي لابراهيم بدون أي اشارة إلى حديث رسول الله ﷺ ، (وسوف نشير إليهما بآثار أبي يوسف وآثار الشيباني والأرقام الواردة هي تشير إلى أرقام الآثار لا إلى ارقام الصفحات). وهكذا نرى أن أبا يوسف تلميذ الإمام أبي حنيفة (رحمه الله) في كتابه « اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى » (القاهرة ١٣٥٨، رقم الفقرة ١١٦، كذلك كتاب : **Origins** صفحات ٣٢١ وما بعدها) يورد حديثاً معينا عن الرسول ﷺ ، ولكن الأثر رقم ٧٣٨ من « آثار أبي يوسف » (٧٣٨) لا يذكره إلّا كرأي للامام أبي حنيفة (رحمه الله)، كما نجد الإمام أبا يوسف في كتاب الخراج (القاهرة ١٣٥٢هـ ص ٩١) ينقل حديثا عن رسول الله ﷺ في قضية المزارعة مع إسناده ، وقد أورده ابن أبي ليلى أيضا ، ولكن نرى أن كتاب « اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى » الذي يحتوي على آراء ابن أبي ليلى (والتي يتفق معها أبو يوسف) يوجد فيه هذا الحديث ولكن من دون إسناده .

الشيباني كان أصغر سنّا وتأخر عهده عن الامام مالك [1]. والأعجب من ذلك أننا نرى أحيانا أن بعض أحاديث الموطأ للامام مالك التي تؤيّد آراء مذهب الامام الشيباني لا توجد في موطأ الشيباني أصلا. وفيما يلي بعض أمثلة لذلك :

١ ــ يشتمل باب أوقات الصلوات في الموطأ للامام مالك (ص ٣ وما بعدها) على ٣٠ حديثا، بينما لا نجد منها في موطأ الامام الشيباني (ص ٤٢ وما بعدها) الا ثلاثة أحاديث.

٢ ــ ان الاختلاف في الوقت الأول لأداء صلوة الفجر بين أهل الكوفة وأهل المدينة أمر معروف، فأهل المدينة رأوا أن الأولى هو أداء صلوة الفجر في الغلس، وأهل الكوفة ذهبوا إلى الاسفار في الفجر. ويشير الموطأ للشيباني إلى رأي أهل الكوفة في هذه المسألة (ص٤٢). والغريب أن الشيباني لا يذكر في هذا الصدد حديثا عن رسول الله، ﷺ، ورد في الموطأ للامام مالك ــ رحمه الله ــ (ص ٤ وما بعدها) مع أنه يؤيد مذهب الشيباني [2].

٣ ــ وردت في الموطأ للامام مالك ــ رحمه الله ــ (ص ٤٢ وما بعدها) ستة أحاديث حول وجوب الوضوء بمس الذكر، ولكن الامام الشيباني ــ رحمه الله ــ لم يذكر في موطئه (ص ٥٠) الا حديثين منها ، ومن الأحاديث التي تركها الامام الشيباني ــ رحمه الله ــ في هذا الباب حديث عن رسول الله ﷺ، وحديث عن أبن عمر رضي الله عنهما .

٤ ــ أورد الامام مالك ــ رحمه الله ــ أربعة أحاديث حول الغسل بالجنابة في الموطأ (ص ٤٤ وما بعدها)، ولكن الشيباني ــ رحمه الله ــ لم يذكر منها الا حديثا واحدا في موطّئه (ص ٧٠ وما بعدها). ومما تركه الشيباني ــ رحمه الله ــ حديثان عن رسول الله ﷺ .

٥ ــ وفي باب « غسل المرأة اذا رأت في المنام... » هناك حديثان في الموطأ للامام مالك (ص ٥١ وما بعدها)، بينما يوجد في موطأ الشيباني (ص ٧٩) منهما حديث واحد. وموطأ الشيباني

---

١ ــ يمكن أن يقال هنا إن هذه المقارنة بين المؤلفين وهذا الاستنتاج منها لا مبرر لهما. والسبب الأساسي في ذلك هو أن الموطأ للامام مالك (رحمه الله) في الحقيقة عبارة عن نسخة أعدها يحيى بن يحيى الليثي (المتوفى ٣٣٤هـ)، فيلزم من ذلك أن نعتبر الموطأ للإمام مالك (رحمه الله) مصدراً متأخراً عن الموطأ للشيباني وهو عكس ما علمنا. وردّا على الاعتراض المفترض نقدم ملاحظتين : أولاهما هي أن الأستاذ شاخت نفسه يعتبر الموطأ للشيباني مصدرا متأخراً ويبنى على ذلك استدلالات معينة (أنظر **Origins** ص ١٤٣). وثانيتهما هي أنه لو سلّمنا بأن موطأ الامام مالك (رحمه الله) متأخر عهداً عن موطأ الشيباني ثم قمنا بالمقارنة بين أحاديثه وأحاديث موطأ الشيباني ، فالنتائج التي تظهر من هذه المقارنة سوف تؤدي إلى بطلان أسس المنهج الذي اختاره الأستاذ شاخت بصورة أوضح وأقوى .

٢ ــ الجدير بالذكر هو أنه ذكر الحديث المذكور في كتاب (الحجج) للشيباني (لكنو، ١٨٨٨م ــ الصفحة ١ وما بعدها) حيث أورد المؤلف عدة أحاديث تؤيد مذهبه .

ـ رحمه الله ـ لا يورد الحديث مع السند المذكور في موطأ مالك ـ رحمه الله ـ إلى رسول الله ﷺ وهو : مالك عن أم سلمة عن أم سليم عن رسول الله ﷺ .

٦ ـ الباب بعنوان : « الوضوء من القبلة » الموجود في موطأ مالك ـ رحمه الله ـ (ص ٤٣ وما بعدها) لا يرد في موطأ الشيباني ـ رحمه الله ـ أصلا .

٧ ـ الباب بعنوان : « الطهور في الماء » الموجود في موطأ مالك ـ رحمه الله ـ (ص ٢٢ وما بعدها) لا يرد في موطأ الشيباني .

٨ ـ هناك بابان بعنوان : « البول قائما »، و« السواك »، موجودان في موطأ مالك ـ رحمه الله ـ (ص ٦٤ وما بعدها) ولكن لا نجدهما في موطأ الشيباني رحمه الله .

٩ ـ انّ باب « النداء في الصلاة » في الموطأ للامام مالك ـ رحمه الله ـ (ص ٦٧ وما بعدها) اذا قارناه بالباب المماثل في الموطأ للامام الشيباني ـ رحمه الله ـ (ص ٨٢ وما بعدها) نجد أن عدة أحاديث واردة في الأول (الاحاديث ١، ٣، ٥، ٦، ٧، ٩) ولم ترد في الثاني .

١٠ ـ الباب بعنوان « كفن الميت » في موطأ مالك ـ رحمه الله ـ (ص ٢٢٣ وما بعدها) يشتمل على ثلاثة أحاديث لم يرد منها في موطأ الشيباني (ص ١٦٢) الا حديث واحد (الحديث رقم ٧ في موطأ مالك رحمه الله) روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم. ومن الحديثين المتروكين في موطأ الامام الشيباني ـ رحمه الله ـ حديث يصف كفن رسول الله ﷺ .

١١ ـ ان الحديث المروي عن ابن عمر رضي الله عنهما في موطأ الامام مالك ـ رحمه الله ـ (ص ٢٨٣) لم يذكر في باب زكاة الفطر في موطأ الشيباني ـ رحمه الله ـ (ص ١٧٦).

١٢ ـ إن الأحاديث المذكورة في باب « من لا تجب عليه زكاة الفطر » (ص ٢٨٥) وفي باب « مكيلة زكاة الفطر » (٢٨٣) لا توجد في موطأ الشيباني ـ رحمه الله ـ أصلا.[1]

١٣ ـ اننا نجد في باب «استئذان البكر والأيم» ثلاثة أحاديث في موطأ الامام مالك ـ رحمه الله ـ (ص ٥٢٤ وما بعدها) بينما يوجد منها في موطأ الامام الشيباني حديث واحد (ص ٢٣٩). وأحد هذين الحديثين اللذين لم يذكرهما الشيباني هو حديث عن رسول الله ﷺ .

١٤ ـ ان باب « اللعان » في موطأ الشيباني (ص ٢٦٢) لا يحتوي على عدة أحاديث نجدها في الباب نفسه في موطأ الامام مالك ـ رحمه الله ـ (ص ٥٦٦ وما بعدها).

---

١ ـ إن عدم نقل هذا الحديث لا يثبت جهل الشيباني له ، لأنه يذكره في كتاب « الحجج » ص ٢٨٩ ، بالاسناد نفسه الموجود في الموطأ تماما، ويعتمد في رأيه على هذا الحديث بعينه. وهذا بالضبط هو موقفنا : أنه لا يجوز الافتراض أن عالما من العلماء ينقل الحديث الذي يعرفه على الدوام، كما لا يصح الافتراض أن عدم نقل حديث معين من قبل عالم يعني عدم وجود ذلك الحديث .

١٥ ــ باب « في الأنواع المحرّمة من بيع التمور » في موطأ الامام الشيباني (ص ٣٣٠ وما بعدها) لم يؤخذ من الأحاديث الثلاثة المروية في هذا الباب عن رسول الله ﷺ في موطأ الامام مالك ــ رحمه الله ــ (ص ٦٢٣ وما بعدها) إلّا حديثا واحدا .

وكذلك يمكن لنا البرهنة على خطأ المنهج الذي اتبعه شاخت بدراسة مقارنة بين كتب الامامين أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني رحمهما الله ، وبخاصة بين « آثار أبي يوسف » و« آثار الشيباني » ، فإن عدداً كبيراً من الأحاديث المحفوظة في « آثار أبي يوسف » لا توجد في « آثار الشيباني » مع أن صاحب الكتاب الأول أكبر سنّاً من الثاني [1]:

أ ــ آثار أبي يوسف رقم ٨٤٥ : حديث عن ابن مسعود حول المضاربة، لا يوجد في آثار الشيباني .

ب ــ آثار أبي يوسف رقم ٨٣٠ : حديث روي عن النبي ﷺ حول الاختلاف بين البائع والمشتري في الثمن ، لا يوجد في آثار الشيباني .

ج ــ آثار أبي يوسف رقم ٦٦٦ : حديث عن عمر رضي الله تعالى عنه في باب الطلاق والعدة ، لا يوجد في آثار الشيباني .

د ــ وردت في آثار أبي يوسف ــ رحمه الله ــ عدة أحاديث حول النفقة والسكنى (الارقام : ٥٩٣، ٦٠٨، ٧٢٦، و٧٢٨)، وهي لا توجد في آثار الشيباني رحمه الله .

هـ ــ الأحاديث الواردة تحت الأرقام ٧٠٤، ٧٠٧، و٧٠٩ عن اللعّان في آثار أبي يوسف ــ رحمه الله ــ ، لا توجد في آثار الشيباني رحمه الله .

و ــ في آثار أبي يوسف ــ رحمه الله ــ : ٧٧٩ و ٧٨٠ حديثان عن الفرائض، لا نجدهما في آثار الشيباني رحمه الله .

ز ــ في آثار أبي يوسف رحمه الله : ٧٧٩و ٧٨٠ حديثان عن الفرائض، لا نجدهما في آثار الشيباني رحمه الله.

---

١ ــ وكان هذا بالرغم من كون الشيباني أصغر سنّا من أبي يوسف الذي كان أيضا من أساتذته. وبالاضافة إلى ذلك، قام الشيباني بتحقيق كتب أبي يوسف، كما ألّف بنفسه كتبا مبنية على كتب أبي يوسف ، أو مماثلة لها. ولذلك إذا لم نجد عددا ملحوظا من الأحاديث ذكرها أبو يوسف في كتب الشيباني المماثلة لها، فحينئذ يبطل أساس جميع المزاعم والافتراضات التي يقوم عليها استدلال الأستاذ شاخت .

تعليق الدكتور أمين القضاة ★

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا:أحب أن أُعرب عن تقديري وشكري لهذا الجهد العظيم الذي برز على صفحات هذا البحث حيث اختار الكاتب سبع شبه تناولها بالبحث والدرس والرد المنطقي، مما أعان على رد هذه الشُبه وإبطالها، فكان فضيلة الشيخ فارساً مقداماً يصول ويجول حتى رد الغزاة، بل طردهم من هذا الميدان العظيم ميدان السنّة النبوية .

ولقد برز الابداعُ في هذا البحث من حيث اختيار هذه الشُبَه من بين عشرات غيرها لأهميتها وخطورتها في عصرنا هذا .

وإن كان لي من تعليق،فهو تعليق تكميلي أحب أن أذكره في موضعين :

الأول: كان من المناسب جداً أن تبرز أهداف المستشرقين بصورة واضحة جدا، لان بيان معظم المشكلة، إنما يكون من خلال معرفة أهدافها. والبحث، وإن كان قد أشار عَرَضاً في بعض مواضعه إلى شيء من هذا، إلا ان الهدف الرئيس هو الذي يقابل عنوان هذه الندوة المبارَكة، فموضوع هذه الندوة هو (السنّة النبويّة ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة)، فكان من المناسب أن يبَرز الهدف الرئيس من هذه الشُبهة في هذا المجال، وهو أن هدم السنّة طريق لهدم المعرفة والحضارة .

وهذا الهدف يمكن تصوره حينما نبحث القضيةَ من خلال المناخ الثقافي الذي يعيشه هؤلاء الطاعنون الذين كانوا يشعرون ــ عبر العصور ــ بأن الثقافة الإسلامية التي صنعت هذه الحضارة العظيمة في حالة صراع مع ثقافاتهم التي تصنع حضاراتهم، فما كانت الحضارةُ يوماً إلا مبنية على أسس ثقافية تستند إلى قيم الأمة وعقيدتها. فكانت السهامُ موجهةً إلى جذور الحضارة، ومن أهمها السنّة النبويّة .

الثاني: يتعلق بالشبهة السادسة وعنوانها : (شبهة عناية علماء الحديث بالسند دون المتن) ، وقد عُرضت هذه الشبهة، وعُرض الرد عليها بشكل جيد، ولكني أحب أن يكون تعليقي هذا بمثابة الهامش على درر فضيلة الشيخ، وأرجو أن يكون هامشاً مقبولًا .

★ مدير المركز الثقافي الاسلامي ــ الجامعة الأردنية .

تتجلى هذه الشبهة في الدعوة إلى منهج جديد : وهو الحكم على الحديث من خلال ما يقتضيه العقل فقط، لا من خلال تطبيق قواعد علم الحديث الدقيقة على سند الحديث، وهي مسألة جِد خطيرة في ترويجها من جهة، وفي الأخذ بها من جهة أخرى .

ويمكننا معرفة هذه القواعد من خلال تعريف الحديث الصحيح، وهو (ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله من مبدأ السند إلى مُنتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة).

وقد اشتمل هذا التعريف ــ كما هو واضح ــ على القواعد الأساسية للحديث المقبول وهي خمس قواعد : الاتصال، العدالة، الضبط، عدم الشذوذ، عدم العلة .

ولسنا هنا بصدد شرح هذا التعريف، وبيان محترزاتهِ وقضاياه، ولكن لا بد لنا من تقعيد هذه الأسس وبيان مدى ارتباطها بالسند أو بالمتن .

فالاتصالُ : أمرٌ يخص السند،بحيث يحكم على كل رجل من رجاله بأنه سمع من الآخر، أو تحمل الحديث بطريقة من طرق التحمل المقبولة عند المحدثين .

والعدالة : تَخصُ السند كذلك، إذ أنها معرفة حال رجال الأسنادِ، ومدى توافر هذه الصفة التي تحمل صاحبها على التقوى، واجتناب الأدناس، وما يُخل بالمروءة عند الناس .

والضبط : صفةٌ من صفاتِ ناقل الحديث وراويه، وهو من قضايا السند. ومن هنا كان العلماءُ يهتمون بمقارنة الروايات وامتحان الرواة وتصنيفهم إلى مراتب بحسب تمكن هذه الصفة منهم. فكان منهم الحفاظُ المتقنون، وكان منهم من يحفظ ويخطىء، ومنهم من فحش غلطه... الخ.

أما الشذوذ : وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، فربما يكون له علاقة بالسند، وقد يكون له علاقة بالمتن .

وأما العلة : فهي خلّل يقدح في الخبر الذي ظاهره السلامة اطلع عليه بعد التفتيش .

وقد قسمها المحدثون قسمين : علة في السند، وعلة في المتن. وعلة المتن باب واسع جدا لنقد الحديث عقلًا وضع له العلماء ضوابط وموازين دقيقة يمكن بوساطتها الكشف عن حقيقةِ الحديث .

هذا،ومن خلال هذا العرض الموجز يتضح لنا أن بعض هذه القواعد الأساسية قد انصبت على نقد السند، وهي الأولى والثانية والثالثة، وبعضها قد اهتم بنقد المتن ــ وان كان لنقد السند أيضا فيها نصيب ــ وهي الشذوذ والعلة .

ومن هنا يتبين لنا دور العقل في نقد الحديث، حيث يبرز من خلال أمرين رئيسين :

أ ــ توظيف العقل في تطبيق القواعد الثلاث الأولى (العدالة، الاتصال، الضبط) على

الحديث، وبيان مدى العلاقة بين الحديث وبين القواعد، وهو لونٌ من ألوان استعمال العقل وتحكيمه. ومما يؤكدُ ذلك أن بيان هذه العلاقة ومعرفتها والكشف عنها ، والتثبت من وجودها وعدمه لا يتأتى لكل واحدٍ، فلا يصل إلى هذه الرتبة إلا من بلغ رتبة عليا في الحديث وعلومه، ورزق صبراً وجلداً في البحث والتنقيب والاستنتاج .

ب ــ شرطا الحديث الصحيح اللذان لهما علاقة وطيدة بالمتن وهما الشذوذ والعلة:

اما الشذوذ : وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، وذلك حين يتعارض حديثان، ولا يُعرف الناسخ والمنسوخ، يُصار عندئذ إلى الجمع والتوفيق بينهما، فان لم يكن فالترجيح. فيرجحُ الحديث الذي يكون راويه أوثق ويسمى محفوظاً، ويحكم على الآخر بالشذوذ، وهو من أنواع الحديث المردود. في حين أن السند إلى هذا الحديث قد يكون مقبولًا عند المحدثين وذلك بحسب الظاهر...

وأما دور العقل في هذا فيتبين من خلال الأمور التالية : ــ

١ ــ معرفة تعارض الحديثين في المعنى : وهو أمر يحتاج إلى معرفة المعنى ، وإمعان العقل فيه بحيث يتبين إمكانية التوفيق أو عدمُ ذلك .

٢ ــ محاولة تأويل بعض هذه الأحاديث لتنسجم مع بعضها : ومن هنا نشأ علم هام من علوم الحديث وهو علمُ مشكل الحديث، أو علم تأويل مختلف الحديث. حتى أفرد فيه بعض العلماء التصانيف الجامعة، ومنهم ابن قتيبة الدينوري في كتابه « تأويل مختلف الحديث »، والطحاوي في كتابه « مشكل الآثار » وغيرهما .

٣ ــ النظر إلى مدى توافر شروط العدالة والضبط في الرواة، ثم ترجيح أحدهما على الآخر، بحيث يُحكم لحديث بأنه محفوظ، في حين يُحكم للحديث الآخر بالشذوذ .

وهذه العملية لا تحتاج إلى إعمال العقل فقط، بل تحتاج الى إجهاده، وتقليبه في كثير من قضايا المنطق والعقل حتى يستقيم الأمر .

أما العلة : ــ ونعني هنا علة المتن ــ فان مجالها واسعٌ جداً، وقد قسم المحدثون علة المتن إلى أنواع كثيرة .

هذا،وقد وضع المحدثون كذلك ضوابط ووسائل متعددة يمكن من خلالها الكشف عن الحديث وتمييزه مما ليس بحديث، وذلك من خلال استعمال العقل وتحكيمه في الحديث، وقد أشار الباحث إلى بعضها في ص ٣٦ من بحثه .

وهذا بخلاف ما نَرى هذه الأيام، فقد فُتح الباب على مصراعيه ليلج منه من دب ودرج، وأصبح كل من يستطيع أن يوصل كتاباً إلى مطبعة أو مقالًا إلى صحيفة، يخوض في هذا الميدان، وهو ليس ميدانه، فيقع في متاهاتٍ لا أول لها ولا آخر ، فيُضَل ويُضل، ويَزيع ويُزيغ، دون أن

يدري، فراحوا ينكرون ما هو من حديث رسول الله ﷺ، ويردونه، لأنه لا يوافق هواهم أو اجتهادهم العقلي، دون روية ، وما ذلك إلا خطوات في طريق إلغاء السنّة .

وختاماً، يمكننا تلخيص التصور الصحيح لهذه المسألة بما يلي :

أولا : ان علماء المسلمين قد اهتموا بنقد الحديث من حيث السند ومن حيث المتن، وليس كما يتوهم بان كان اعتناؤهم بنقد السند فحسب .

ثانيـــا : الاعتمادُ على السند وحده لا يكفي، بل لا بد من الاعتماد على العقل، وذلك من خلال توظيف العقل في تطبيق الشروط المتفق عليها للحديث الصحيح .

ثالثـــا : الحكمُ على الحديث من خلال ما يُمليه العقل أمر غير منضبط، وذلك لتفاوت مدارك الناس ونظراتهم إلى كثير من قضايا الشريعة والحياة :

رابعـا : ان المنهج النقدي السليم الذي يطمئن الباحث على صحة نقد الحديث، هو التطبيق الصحيح لمنهج علماءِ الحديث، إذ لا بد من اعتبار الأمرين معاً، فهما خطان متوازيان لا يُغني وجود أحدهما عن الآخر .

« وبالله التوفيق »

المناقشات التي اثيرت حول بحث
الشيخ عز الدين الخطيب التميمي

الدكتور اسماعيل باليتش :

لا شك أن السنّة الشريفة من أهم العناصر لتأمين وحدة الحضارة الإسلامية العالمية، هذه حقيقة واضحة لكل واحد منا. ولكن للأسف الشديد قد تغير دور السنّة في زماننا هذا، نتيجة الاختلافات في فهمها. فلا بد أن تكون دراسة السنّة قائمة على نهج يختلف عن أساليب الدراسات القديمة التقليدية. فمن الأولويات أن يدرك كل مسلم ومسلمة مسؤوليته ومسؤوليتها في المجتمع حسب قوله تعالى : ﴿ **إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا** ﴾ [1].

وقد وضعت هذه الندوة خطوات جديدة لتحقيق هذا الأمر الضروري جداً. إن الإسلام لا يعني الخضوع لما يمليه الماضي، وإنما هو مسؤولية ومهمة مستمرة، وفي هذه المسؤولية وسيلة لإزالة الشبهات حول السنّة النبوية. إن الأولويات الدينية أصلها الوحي، يعني القرآن الكريم،، والسنّة ما هي إلا التفسير والبيان للقرآن من الرسول ﷺ وهي في الوقت نفسه اجتهاده الشخصي في ظروف معينة ومعطيات خصوصية (بعض الزمان معطيات عربية فقط) .

فإذن لا يجوز أن يكون إسلام أي أحد إلا عبادة وعملا ومسؤولية شخصية وفق الكتاب لا ريب فيه، ووفق أسوة رسولنا المحبوب .

الدكتور أبو الحسن صادق :

إن الجماعات المعادية للسنّة تحاول وتبذل جهدها للتشكيك في السنّة ونشر الفتنة بكل مكان في العالم ، إنها تخلق بلبلة لدى السُذج من المسلمين، وبين هؤلاء الذين تلقوا تعليماً علمانياً. منذ أسابيع مضت وصلني مظروف ضخم ، ولما فتحته وجدت فيه مقالة تحارب السنّة، ووجدت مذكرة أُرفقت في المقالة كتبها عالم كبير مسلم، يقول فيها : ما عسى أن يكون رده. وواضح من المقالة والمذكرة أن هذه الفتنة، وتلك الحرب الموجهة إلى السنّة، قادرة على خلق حالة من الشك والبلبلة حتى بين كبار الشخصيات المتعلمة. إن على الأمة أن تتصدى لهذه الفئة المجرمة، فتوثقها، وتتصدى لأكاذيبها، فتكشفها بكل ما لديها من قوة،سياسية كانت أو علمية .

إنني سأحاول الآن أن أُلخص ادعاءات عدو السنّة في تلك المقالة، وكيف نجيب عليها :

---

١ ــ الاسراء : ٣٦

أولاً: إن كاتب هذه المقالة يقول : إن القرآن كتاب كامل ومفصل، ومن ثم فلا نحتاج معه إلى شيء. والرد على هذا كما هو مشهور:إن القرآن وانْ تضمن بيان الحلال والحرام، والصواب والخطأ، والأسس من النظام الإسلامي، إلا أنه لم يبين تفصيل ذلك. إن الشريعة فيه مجملة، ولقد منح الله نبيه سلطة بيان ذلك .

ثانياً : القائل إن رسول الله ﷺ قد منع من تدوين السنّة، وقوله هذا في زعمه عدم شرعية السنّة، وكونها مصدراً من مصادر التشريع.

والرد على هذا أن رسول الله ﷺ منع من تدوين السنّة حتى لا تختلط بالقرآن، ولذلك تراه ﷺ في آخر عهد قد أباح الكتابة لأنه أمن على القرآن من أن يختلط بغيره، وهكذا يتضح أن أمر النبي ﷺ بعدم تقديم تدوين السنّة لا يعتبر دليلا على عدم شرعيتها . ثم اذا كان المنع دليلا على عدم شرعية السنّة كما يقول، فلم أمر النبي ﷺ المسلمين بطاعته والاعتصام بالقرآن والسنّة معا ؟ ولماذا أمر الله المسلمين في القرآن باتباع النبي ؟ يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ **وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا** ﴾[1]. ويقول ﴿ **مَنْ يطع الرسول فقد أطاع الله** ﴾[2]. وهكذا يتبين لنا أن حُجة السنّة تأتي من حجة القرآن نفسه ، فإذا آمن شخص بالقرآن فعليه أن يؤمن بالسنّة فإنْ رفض السنّة فقد رفض القرآن ، ومن رفض القرآن فقد رفض الإسلام، وهو مرتد .

إن اعداء السنّة جماعة مضلة مفسدة تشكك المسلمين، وإن واجبنا ومسؤوليتنا هو أن نتصدى لهذا الاتجاه الضال الخطر، ولا يكون ذلك إلا بالحجة والدليل. فالعلم قادر على ترسيخ الإيمان ودفع الشكوك، وأيضا علينا أن نحظر نشر أية مقالات تكون موجهة ضد السنّة المطهرة، لأن شبهة هذه المقالات كبيرة، ولأنها تصدر من علماء أو متعلمين يحملون اسم الإسلام، وهؤلاء أشد خطراً على الإسلام من أعدائه الظاهرين الكافرين، حفظ الله لنا ديننا وسنّة نبينا آمين .

الدكتور أحمد عمر هاشم :

فيما يتعلق بما ذكره فضيلة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي بالرد على شبهة أن الله سبحانه وتعالى لم يتكفل بحفظ السنّة كما تكفل سبحانه وتعالى بحفظ القرآن كلام طيب وعظيم، وأحب أن أضيف إلى ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد تكفل بحفظ ما صحّ من حديث رسول الله ﷺ ، وهناك دليل قرآني، ودليل قياس استنباطي، ودليل واقعي. أما الدليل القرآني فهو قول الله سبحانه وتعالى ﴿ **إن علينا جمعه وقرآنه فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه** ﴾ [3] المراد بالبيان السنّة الصحيحة . أما الدليل القياسي الاستنباطي، فحيث أن الله سبحانه وتعالى قد

---

١ — الحشر : ٧

٢ — آل عمران : ٨٠ .

٣ — القيامة : ١٧

تكفل بحفظ القرآن الكريم ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾[1] فإن حفظ المبين وهو القرآن الكريم يقتضي حفظ ما يفسره ويبينه، وهو ما صح من حديث رسول الله ﷺ . أما الدليل الواقعي، فهو ما توافرت عليه همم المسلمين سلفا وخلفا من نقل، وتدوين، وحفظ، وتطبيق كل ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، وما نقلت به حياته كلها برمتها في عباداته ومعاملاته، في سلمه وحربه، وفي نومه ويقظته، في أدق الأمور، وفيما نعده من أسرار حياتنا، كمعاشرته، وما يقوله عندما يخرج من بيته، إلى غير ذلك. نقلت حياته برمتها وكلياتها وجزئياتها بماذا ؟ بأدق طرق النقل الذي لا تعرف له الدنيا مثيلًا، فكان في ذلك التطبيق، وكان في ذلك النقل، وكان في ذلك التدوين، حفظا من الله سبحانه وتعالى، حيث قيض هؤلاء الأمناء الذين نقشوها في صفحات قلوبهم الأمينة، وفي كتبهم الواعية، مما يؤكد أن الله تعالى قد تكفل بالصحيح من سنّة رسوله ﷺ .

الدكتور شاكر الفحام :

سعدت وأنا أقرأ بحث الشيخ عز الدين الخطيب التميمي، وما أتى به من الشبهات، وما أتى به من دفعها ، ولست من فرسان هذا الميدان لأفيض في الحديث، ولكن أتوقف فقط عند شبهة واحدة ، هي ما قالوه من أن علماء المسلمين عنوا بالسند دون المتن . وأذكر أني أول ما قرأت هذه الشبهة ، وقعت عليها في كتب الأستاذ أحمد أمين رحمه الله، وحاكت في صدري كثيراً، ثم وقعت على عدة تفاسير، أحبها اليّ ما ذكره ابن خلدون في المقدمة ، فهو يقول « ان عناية المسلمين بالسند دون المتن أو إن عناية المسلمين بالسند وفحصه أكثر من عنايتهم بالمتن لها سبب يؤيدها، وهو أن كثيراً من أحاديث الرسول ﷺ تتعلق بالعبادات وبالتشريع، وهذه أمور لا مجال للعقل فيها ، بل يجب أن نتأكد فقط من سندها. فاذا قال رسول الله ﷺ « من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال » فنحن لا نستطيع بحكم العقل والمنطق أن نتحدث عن المتن ، لأن هذا الحكم عبادة، فقد يكون ستا من شوال، وقد يكون خمسا من شوال ، فيجب فقط أن نتأكد من صحة السند ، لنقوم بهذه العبادة على وجهها . وكذلك ما يتصل بأمور التشريع والعبادات أكثرها لا مجال للعقل فيها ، كون فرض المغرب ثلاث ركعات ، أو أربع ركعات ، وصلاة الضحى ركعتين أو أربع ركعات ، هذه لا يوضحها ولا يبينها إلا صحة السند فقط، ولا مجال للعقل فيها ولذلك فاني أرى أن تعليل ابن خلدون بهذا الموضع، وهو يبين سبب عناية المسلمين بالسند أكثر من عنايتهم بالمتن لأن أكثر ما جاء في المتن هو تشريع وسنّة وعبادة، فلا مجال لحكم العقل فيها ، وإنما الحكم فيها الاتباع لما سنّه رسول الله ﷺ .

الدكتور همام سعيد :

بعض الإضافات أرجو أن يشتمل عليها هذا البحث . هناك بعض ما يذكر بانه شبهة كنت أود أن يظهر في موضعه في بناء المنهج ، فمثلا عندما نتكلم عن عدم كتابة الحديث ، الحقيقة أن نهي النبي ﷺ

---

١ ــ الحجر : ٩ .

عن كتابة الحديث في عصره ، هو جزء من هذا المنهج العظيم في بناء الإسلام كله ، لأنه ميز القرآن من جهة ، ومن جهة أخرى جعل الصحابة رضوان الله عليهم يتلقون عن رسول الله ﷺ السنّة العملية بالمباشرة والمجالسة. هذا الأمر في الحقيقة وضحته في كتاب لي صغير وهو « الفكر المنهجي عند المحدثين » جليت هذه القضية وبينت أهمية عدم كتابة الحديث في عصر رسول الله ﷺ ، واعتبرتها جزءا من التعظيم ، في أخذ الصحابة بالسنّة مباشرة من رسول الله عليه الصلاة والسلام ، ومكانها هناك مفصل. أمر آخر أيضاً فيما يتعلق بموضوع الوضع ، وأثر الفتنة الكبرى على الوضع ، أيضا الفتنة الكبرى لا نريد اليوم أن نذكرها كشبهة مثلا ، وأن وضع الحديث ظهر في تلك الأيام وكان مشكلة للسنّة، بل نريد أن نسلط الأضواء على أن الفتنة كانت سببا في بناء المنهج الإسلامي ، ليس فقط في الحديث وحده ، بل حتى في العقيدة ، وحتى في الفقه ، وحتى في أصول الفقه ولذلك ، الحقيقة إذا كان المسلمون قد اضاعوا دولتهم من خلال الفتنة ، فقد وجدوا المنهج من خلال الفتنة، وأثر الفتنة في بناء المنهج أمر لا بد أن نلتفت إليه، وما ظهر الجرح والتعديل، وما ظهرت هذه العلوم إلا من خلال وجود الفتنة ، تماما كما ظهر علم النحو من خلال وجود اللحن في اللغة . فهذه الحقيقة لا بد من النظر إليها ، وتوجيه الاهتمام بها . أمر آخر أيضاً في موضوع ركة اللفظ والمعنى ، ركة اللفظ وردت في كثير من الكتب، كتب مصطلح الحديث كدليل على وضع الحديث. الحقيقة ان الحديث يروى بالمعنى ، وبعض العلماء رووا الحديث بالمعنى ، وبعض العلماء ليس بارعا في اللغة ، فقد يروى الحديث وفي لفظه ركاكة . فهذا في الحقيقة يجب التنبيه إليه، إن المهم هو ركة المعنى لا ركة اللفظ، لأن ركة اللفظ قد تكون من خلال نقل الكلام عبر الناس ، وأقول قولي هذا وأشكر لكم حسن استماعكم .

الدكتور محمد عمارة :

كلمة صغيرة يعني حقيقة لست مرتاحا للتركيز على أن حفظ السنّة من الممكن أن يستدل عليه بالآية الكريمة ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ بودي لو نتحفظ بتميز القرآن الكريم ، والمستوى الذي تميز به في التدوين والحفظ ، وهذه الآية تجعل من حفظ الله سبحانه وتعالى للذكر آية ومعجزة من معجزات هذا الذكر ، لأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولم يحدث كلام فيما يتعلق بتوثيق وتدوين وحفظ القرآن . أما ما يتعلق بتدوين السنّة فهناك كلام ، واذا كان كثير من الأحاديث البعض يقول أغلب الأحاديث أحاديث آحاد، ومن العلماء الاعلام من يقول ويتحفظ عن الأخذ بها في العقائد، فالمساواة بين السنّة والقرآن في مستوى الحفظ والاستدلال على ذلك بهذه الآية ، في النفس منه شيء.

الدكتور محمود زقزوق :

كلمتي قصيرة جدا تتعلق بشبهة المستشرقين حول الحديث النبوي الشريف. وفي الواقع كما ذكر الأخوة أن « جولد زيهر » الذي تولى وزر هذه الشبهة في كتابات المستشرقين ، ولا تزال هذه الشبهة وهذه الاعتراضات الموجهة للحديث النبوي الشريف تحظى باهتمام كبير جدا حتى اليوم من

المستشرقين. المسألة التي أريد أن أنبه إليها هي أنه عندما رُدّ على هذه الشبهة لا بد أن تحقق هذه الشبهة ، أي أن نعرض هذه الشبهة بكل جزئياتها وتفاصيلها حتى نرد عليها أيضا رداً علمياً بكل جزئياتها وتفاصيلها لسببين :

السبب الأول أنه إذا أردنا أن نرد على المستشرقين بمنطقهم، فلا بد أن نقرأ ما يكتبون ، ثم نرد عليه الرد العلمي السليم، لأن المستشرقين، وأنا أعرف الكثير منهم،كثير من الكتابات التي تخرج في عالمنا العربي الإسلامي لا يهتمون بها لسبب بسيط لأنهم يقولون إنها كتابات غير علمية ، هي من منطلق العاطفة الدينية فقط، فلا بد أن نخاطبهم بلغتهم .

السبب الثاني الذي يدعونا إلى ذلك هو أن هناك اليوم في بلادنا العربية الإسلامية من يرددون الشبهة نفسها التي أثارها المستشرقون ويبنون عليها . وإنْ كانوا لا ينسبونها إلى أصحابها ، وعندما نفعل ذلك ونكشف هذه الشبهة ، فإننا نكشف للمسلمين أن هؤلاء الذين يتسمون بأسمائنا وينشرون هذه الشبهات بيننا إنما هم مقلدون تقليداً أعمى لساداتهم من المستشرقين ، وهذه المشكلة الآن ، ليست مشكلة قديمة ، ولكنها مشكلة معاصرة وحية . وهناك اليوم منذ أسبوع فقط، من رفع هذا الشعار القرآن فقط هو الحل، إذن فالمسألة لا يجوز التهاون بشأنها ، أو التقليل من شأنها. ولكن ينبغي أن نعرضها العرض السليم والرد السليم ، ولنا في علمائنا الأجلاء القُدامى خير مثال على ذلك ، فالإمام الغزالي رحمه الله حين أراد أن يرد على الفلاسفة وعلى الباطنية، عرض آراءهم كلها عرضا سليما موضوعيا، لم يتزيد كلمة واحدة عليهم ، ثم بعد ذلك رد على هذه الشبهة جزئية جزئية ، حتى أتى عليها جميعا .

رد الشيخ عز الدين التميمي على الملاحظات التي أثيرت حول بحثه :

بالنسبة لي الرد لا يحتمل عشر دقائق، لأني وجدت أكثر الاخوان موافقين على أن المستشرقين كانوا من أسباب المشكلة ، وأضاف الأخوان جميعا ، بعض الأفكار الطيبة النيرة ، من أجل الاستفادة منها في تهذيب البحث وتقويمه ، فهي آراء كلها داعم للبحث حقيقة ، ولم ألحظ ما يدفعني إلى الرد إلا على ملاحظتين :

الملاحظة الأولى : ملاحظة الدكتور الأخ الفاضل الذي علق تعليقه الأول الدكتور ظفر حيث قال : لم يشر إلى بعض الأعمال المدونة في هذا الموضوع ، حقيقة أنني لم استقص كل ما كتب في موضوع السنّة ، ولم اطلع على كل ما كتب في هذا الميدان، لأنه لا يمكن لي ذلك . لأن مؤسسة كبيرة تعجز عن الإطلاع على كل ما كتب . حقيقة أنا اقتصرت على بعض المراجع التي استطعت الحصول عليها ، وإنْ كان أفادني في هذه الملاحظة الطيبة .

ملاحظة أخرى ، وهي الملاحظة الأخيرة أو قبل الأخيرة من الدكتور محمد عمارة وبودي لو نحتفظ بتميز القرآن في الحفظ ، هو القرآن فعلا متميز بالحفظ، حيث كان النص صريحا واضحا فيه ، وأما حفظ السنّة فكان بالإشارة، فرق بين الصراحة والاشارة بالحفظ.

﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ صراحة، هذا الكلام ينطوي على حفظ السنّة باعتبارها كما تفضل الدكتور تنطوي تحت النصوص القرآنية التي تبين ﴿ **إن علينا جمعه وقرآنه ثم إن علينا بيانه** ﴾ وأشكر الجميع من الأخوة الذين نصحونا، وبينوا بأفكارهم الطيبة النيرة ما ينبغي أن أضيفه إلى هذا البحث الذي أسال الله أن يكون لوجهه الكريم ، وأن يفيد به المسلمين .